



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

معهد التكنولوجيا

قسم مناجنت

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني

التخصص: محاسبة ومالية

بعنوان:

أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية
"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت BADR
خلال الفترة 2015 / 2018"

من اعداد الطالبتين:

نرجس نور عابد

مليكة حطاب

نوقشت بتاريخ: 2022/06/12

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر أ	د/محمد الهلة
مشرفا	أستاذ محاضر أ	د/ شريفة جعدي
مناقشا	أستاذ محاضر أ	د/عمر موساوي

الموسم الجامعي: 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

معهد التكنولوجيا

قسم مناخمت

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس المهني

التخصص: مالية ومحاسبية

بغوان:

أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية
"دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت BADR
خلال الفترة 2015/ 2018"

من اعداد الطالبتين:

نرجس نور عابد

مليكة حطاب

نوقشت بتاريخ: 2022/06/12

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضراً	د/محمد الهلة
مشرفا	أستاذ محاضراً	د/ شريفة جعدي
مناقشا	أستاذ محاضراً	د/عمر موساوي

الموسم الجامعي: 2022/2021



إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

الحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته
تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي إلى أعز الناس وأقربهم لقلبي إلى
من رباني طاعة الله صغيرة وذلل صعاب الحياة لي إلى الذي ضحى براحته لينير عقلي بالعلم والإيمان
إلى أعظم الرجال صبورا إلى أبي الرجل العظيم حفظه الله لي وأطال في عمره كانا عوننا وسندا لي إلى
نبع الحنان الصافي إلى رمز الحب الدافئ إلى فيض الإيمان الوافي، إلى تلك المرأة العظيمة أُمي الغالية

حفظها الله

وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسوا على هذه الصورة أكن لهما
كل الاحترام والتقدير وإلى الاستاذة (شريفة جعدي) إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل
من أحبهم قلبي ونسيم قلبي إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع سائلا الله العلي القدير أن

مليكة

ينفعنا به ويمدنا بتوفيق



إهداء

لك ربي قليل من العلم سعيًا منا إلى حبيب المصطفى والنور الهدى محمد (صلى الله عليه وسلم)

والى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت اقدامها ووقرها في كتابه

إلى تلك المرأة العظيمة أمي الغالية حفظها الله

الى من رباني طاعة الله صغيرة وذلل الصعاب بعد توفيق الله كبيرا

الى الذي ضحى براحته لينير عقلي بالعلم والإيمان إلى أعظم الرجال صبرا

إلى ذلك الرجل الكريم أبي العزيز حفظه الله وإلى سندي في مشواري الدراسي

جدي أطال الله عمره

إلى الغاليين الذين أكن لهم الاحترام والتقدير

وإلى الأستاذة المحترمة (شريفة جعدي)

إلى كل من أثار دربي وكان فضل علم علي

إلى كل من يتصفح هذه المذكرة المتواضعة

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا يوفي ويكافئ مزيده ونشكره على توفيقه لنا في إتمام هذا

العمل مادام الشكر هو قيد النعمة وسبب هوامها

وحتى يتم شكرنا لله عز وجل نشكر كل من ساهم من قريب وبعيد في انجاز

هذا العمل المتواضع الذي يعتبر ثمرة تحدي شات لثقتنا بأنفسنا.

بكلمة متواضعة نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة المشرفة

(شريفة جعدي) وإلى رئيس قسم المناجمنت وإلى جميع اساتذة معهد

التكنولوجيا خاصة اساتذة قسم المناجمنت عن الدعم المقدم والسند في

الجانب المعلوماتي.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت خلال الفترة (2015-2018)، حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في: ما مدى تأثير الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على أداءه المالي؟ حيث تطرقنا لمفاهيم الأساسية للهيكل المالي والأداء المالي وأهم العوامل المحددة لهم وبعض النظريات المفسرة للهيكل المالي، كما قمنا بدراسة تطبيقية باستخدام مجموعة من النسب المالية ونسب التوازن المالي و بالاستعانة بمجموعة من القوائم المالية المتعلقة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تتمثل في ميزانيات السنوات السابقة وجدول حساب النتائج خلال الفترة من (2015-2018)، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن البنك حقق نتيجة صافية موجبة أي أنه يحقق ربح وهذا مؤشر إيجابي يمكن أن تعتمد عليه في المستقبل؛ كما أن البنك عرف ارتفاع مستمر في رقم الأعمال وذلك نتيجة لزيادة الخدمات المقدمة من طرف البنك والتطور الكبير الذي شهده القطاع المصرفي خلال آونة الأخيرة؛ ويعتبر تحليل الميزانية المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد على ترشيد القرارات.

الكلمات المفتاحية

بنوك تجارية، هيكل مالي، أداء مالي، مؤشرات توازن المالي، نسب مالية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ديون

Abstract:

This study deals with the impact of the financial structure on the financial performance of commercial banks, a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development in Tialet during the period (2015-2018). Through this study, we tried to answer the following problem: What is the impact of the financial structure of the Bank of Agriculture and Rural Development on its financial performance?

We touched on the basic concepts of the financial structure and financial performance and their most essential determinants, and some theories explaining the financial structure. We also conducted an applied study consisting of financial study ratios using a set of financial ratios and financial balance ratios, and with the help of a set of financial statements related to the Bank of Agriculture and Rural Development, which are represented in budgets, The previous years and the schedule of calculating the results during the period from (2015-2018). The most important results of the study were that the bank achieved a positive net result, which means that the bank makes a profit. This is a positive indicator that it can rely on in the future; The bank has also known a continuous increase in its business as a result of the increase in services provided by the bank and the significant development that the banking sector has witnessed recently; The financial budget analysis is one of the crucial tools that can be used to obtain additional information and indicators that help rationalize decisions.

Key words:

Commercial banks, financial structure, financial performance, financial balance indicators, financial ratios, Bank of Agriculture and Rural Development, debts.

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	V III
قائمة الرموز والاختصارات	XI
المقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي والهيكل المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	03
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته	03
المطلب الثاني: العوامل المحددة للأداء المالي	04
المطلب الثالث: اهداف وخطوات الأداء المالي	05
المبحث الثاني: ماهية الهيكل المالي	06
المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي والعوامل المحددة له	06
المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية	08
المطلب الثالث: نظريات الهيكل المالي	09
المبحث الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي وأداء المالي	11
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي استخدام نسب توازن المالي	11
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المالية	13
المطلب الثالث: تقويم الهيكل المالي للبنوك	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية دراسة تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي لبنك الفلاحة والت-نمية الريفية خلال الفترة (2018/2015)	
المبحث الأول: تقديم بنك محل الدراسة	21
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	21
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	22
المطلب الثالث اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	22

قائمة المحتويات

23	المبحث الثاني: تقديم وعرض الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية
23	المطلب الأول: عرض تطور عناصر الميزانية المالية
29	المطلب الثاني: دراسة تطور الهيكل المالي
31	المطلب الثالث: دراسة تطور النتيجة الصافية ورقم الأعمال
32	المبحث الثالث: تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي (نسب المالية، نسب التوازن المالي)
32	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية السيولة
35	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الهيكل المالية
37	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب التوازن المالي
40	خاتمة الفصل
42	الخاتمة
44	قائمة المراجع
47	قائمة الملاحق
61	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	البيان
22	الوكالات التابعة للوكالة الجهوية تيارت 541	(01-02)
24	الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018/2015)	(02-02)
25	الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018/2015)	(03-02)
26	ميزانية مالية مختصرة لجانب الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018-2015)	(04-02)
27	ميزانية مالية مختصرة لجانب الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018-2015)	(05-02)
30	تطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)	(06-02)
31	تطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018-2015)	(07-02)
33	نسب الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة (2015-2018)	(08-02)
34	نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)	(09-02)
36	تطور نسب الهيكلية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018-2015)	(10-02)
37	تطور نسب التوازن المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)	(11-02)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	مكونات الهيكل المالي	(01-01)
27-26	اصول الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018-2015)	(01-02)
28-27	خصوم الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)	(02-02)
30	تطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)	(03-02)
32	تطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018-2015)	(04-02)
33	تطور نسب الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة (2015-2018)	(05-02)
35	تطور نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)	(06-02)
36	تطور نسب الهيكلية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال (2015-2018)	(07-02)
38	تطور مؤشرات التوازن المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018-2015)	(08-02)

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز والاختصار	الدلالة
<i>BADR</i>	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
<i>BFR</i>	احتياج في راس المال العامل
<i>CA</i>	رقم الاعمال
<i>CP</i>	الأموال الخاصة
<i>DCT</i>	ديون قصيرة الاجل
<i>EPE</i>	المؤسسة العمومية الاقتصادية
<i>FRL</i>	راس المال العامل
<i>PM</i>	هامش الربح
<i>RD</i>	الموارد المالية
<i>ROA</i>	معدل العائد على الأصول
<i>ROE</i>	العائد على حقوق الملكية
<i>RN</i>	نتيجة الصافية
<i>TN</i>	الخزينة الصافية

المقدمة

المقدمة

توطئة

تعتبر القرارات التمويلية من القرارات المالية الهامة والأصعب في اتخاذها على مستوى البنوك التجارية، حيث لا يمكنها أن تمارس نشاطها بفعالية وتضمن بقائها واستمرارها في السوق المصرفية دون أن يكون لديها موارد مالية كافية وذات نوعية، وتكمن الصعوبة في اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل في اختيار مزيج الهيكل المالي المناسب بين المصادر التمويلية المتاحة في ظل تفاوت درجة تكلفة ودرجة المخاطر المصاحبة لكل مصدر.

لقد احتل موضوع تقييم الأداء المالي الاهتمام من طرف الاقتصاديين وذلك من خلال النتائج الدقيقة التي يقدمها عن طريق استخدام مجموعة من نسب المالية أهمها نسب التوازن المالي المتشكلة "من راس المال العامل، احتياج في راس المال العامل، الخزينة الصافية" ومختلف النسب المالية التي ساهمت في اكمال إعطاء صورة واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسة.

ولا يزال موضوع الهيكل المالي مجال بحث العديد من الدراسات، وإثراء لهذه الدراسات جاءت دراستنا هذه لاختبار أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر.

أولاً: الإشكالية: على ضوء ما سبق يمكننا ان نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على ادائه المالي خلال الفترة(2015/2018)؟

وللإحاطة بجوانب الإشكالية نطرح التساؤلات فرعية التالية:

- هل استطاع البنك تحقيق أداء مالي جيد في فترة الدراسة (2015/2018)؟

- هل يؤثر الهيكل المالي على أداء البنك وفيما تتمثل المصادر المالية المستعملة لتمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

- هل تعتبر المؤشرات والنسب المالية المستخرجة كافية لتقييم الأداء المالي؟

ثانياً: اهداف الدراسة :

- ابراز مؤشرات تقييم الأداء المالي المستخدمة غالباً في البنوك التجارية؛

- التعرف على مستوى الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

- التعرف على أثر تركيبة الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نعالجه لان موضوع أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية له أهمية جوهرية خاصة في الوقت الحالي، نظراً للمشاكل الحساسة التي يعاني منها القطاع البنكي المتمثلة أساساً في مشكلة التمويل وتأثيره على الأداء المالي كونه من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية لإدارتها والمتعاملين معها تسعى كل البنوك لتحسين قدرتها التنافسية ورفع من كفاءة ادائها لضمان البقاء والاستمرارية من خلال دراستنا هاته يمكن تقديم صورة واضحة عن الأداء المالي والهيكل المالي بالإضافة الى فتح افاق جديدة لباحثين من مواصلة الدراسة مما انتهت اليه.

المقدمة

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع

- وجود رغبة ملحة في دراسة المواضيع المالية المصرفية
- التعرف على مشاكل الكامنة التي تعاني منها البنوك التجارية الجزائرية التي قد تكون سبب في تدني اداءها
- توافق الموضوع مع تخصص محاسبة ومالية

خامساً: حدود الدراسة:

- حدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" لولاية تيارت
- حدود الزمانية: من 2015 الى 2018

سادساً: منهج الدراسة:

بغية الإحاطة والملم بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، اتبعنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتحديد المفاهيم الأساسية للموضوع باعتماد على المراجع المتمثلة في الكتب والمذكرات والمجلات، واعتمدنا على أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي حيث يسمح هذا الأخير بمعرفة الوضعية المالية للبنك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات المتمثلة في أدوات التحليل المالي وكذلك معالج الجداول EXECL اصدار 2010.

سابعاً: الدراسة السابقة

لقد تعددت الدراسات السابقة المتعلقة بأثر الهيكل المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية يمكن عرض بعضها فيما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة نزيهة مرسلين، أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية بالجزائر خلال الفترة (2006-2015)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تركيبة الهيكل المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية ومعرفة الاختلاف في تركيبة الهيكل المالي بين بنوك عمومية والخاصة، وذلك استخدام منهج الوصفي في عرض المعلومات وفحصها وأسلوب دراسة حالة كوسيلة لي تقدم دراسة شاملة ومتكاملة بالتركيز على حالة بنوك التجارية العمومية والخاصة بالجزائر، وتمثلت اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة الى وجود اثر للهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية اذ يآثر في البنوك العمومية بصفة معنوية على عكس البنوك الخاصة

الدراسة الثانية: ابراهيم صديق سالم لداودي، أثر الهيكل المالي على الأداء المالي لشركة التامين، تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر الهيكل المالي على الأداء المالي لشركة التامين وتطبيق مؤشرات الأداء المالي خلال الفترة (2013/2016)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم الأساسية للموضوع إضافة الى أسلوب دراسة حالة في جزء التطبيق نظراً لطبيعة الموضوع و من بين النتائج المتحصل عليها : ان شركة التامين في وضعية مالية جيدة و تحقق توازن مالي على المدى الطويل و القصير و تتمتع بالاستقلالية المالية و تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل احتياجاتها

- الدراسة الثالثة:

- taani Khalaf, Capital structure effects on banking performances : a case study of Jordan

وهي عبارة عن مقالة صادرة عن:

International journal of economics, Finance and management sciences, vol1, N 5, USA2013

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير هيكل رأس المال على أداء البنوك الأردنية حيث تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية المتقطعة دراسة حالة 12 بنك مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية (2007-2011) ومن أهم النتائج المتوصل إليها: لا يوجد تأثير بين هيكل رأس المال المقاس بإجمالي الديون على إجمالي الأصول والأداء المقاس بالعائد على رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية

الدراسة الرابعة:

BELKACEMI Noura HACHEMI Khaled ,Impact de la structure financière de l'entreprise sur sa rentabilité Illustration à travers le cas de l'entreprise SIAD Automobiles.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الهيكل المالي على ربحية الشركة حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الجزء النظري واعتماد أسلوب دراسة حالة في جزء التطبيق من أجل معالجة البيانات ومن بين النتائج المتحصل عليها يؤثر الهيكل المالي للشركة على مستوى تحصيل أرباحها من خلال آلية الرفع. يتوافق تأثير الرافعة المالية مع الفرق بين معدل العائد الاقتصادي ومعدل الفائدة على الديون المالية، يولد رأس المال المستثمر في الشركة ربحية اقتصادية. يتم تمويل التمويل من الدائنين بالفائدة. إذا كانت الفائدة أقل من معدل العائد اقتصاديًا.

سابعاً: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على الوثائق وذلك بسبب الخصوصية التي يتمتع بها البنك؛
- افتقار إلى المصادقية داخل المؤسسة لان البنك لا يستطيع اخراج أسرارها؛
- صعوبة اختيار مؤشرات مناسبة؛

ثامناً: هيكل الدراسة :

من اجل معالجة موضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين:
الفصل الأول: يتناول المفاهيم الأساسية للأداء المالي والهيكل المالي في البنوك التجارية تطرقنا أولاً في المبحث الأول المالي إلى ماهية الأداء المالي وذلك من خلال عرض مفهوم والعوامل المؤثرة في الأداء المالي وخطوات تقييمه اما المبحث الثاني تطرقنا الى ماهية الهيكل المالي من مفهوم ومكونات لهيكل المالي والعوامل المحددة له وأهم النظرات المفسرة للهيكل المالي كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي.

واما الفصل الثاني تناولنا فيه دراسة تطبيقية، دراسة تشير الهيكل المالي على أداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018) حيث قسم الى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول تقديم البنك محل الدراسة أما المبحث الثاني تطرقنا الى عرض الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ام المبحث الثالث تناولنا تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي (نسب المالية ونسب التوازن المالي)

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية حول
الأداء المالي والهيكل المالي

تمهيد:

تهدف المؤسسات على اختلافها الى تحقيق استخدام أمثل لمواردها المتاحة وذلك بما يرفع معدلات نموها الاقتصادي لهذا أعطي للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسات وبالخصوص المؤسسات المصرفية ويعتبر الأداء المالي أحد المقومات الأساسية للبنك من خلال توفير نظام متكامل للمعلومات وتسعى المؤسسة لتحسين هذا الأخير من أجل ضمان استمرار نشاطها، وتلجأ المؤسسة في تمويل نشاطها إلى مصادر مختلفة من الأموال حيث تتضمن تلك المصادر كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية، سواء كان التمويل الذاتي (تمويل بالملكية) أو تمويل بالدين وهذا ما يعرف بالهيكل المالي الذي يعتبر من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين

ومن أجل معرفة العلاقة بين الأداء المالي والهيكل المالي سيتم التطرق في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بكل عنصر منهما حيث تطرقنا إلى:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي؛

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للهيكل المالي؛

المبحث الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي والأداء المالي.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي والهيكل المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك التجارية

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تعريف كل من الأداء المالي وأهميته بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في الأداء المالي في البنوك التجارية:

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية أهميته:

من خلال هذا المطلب يمكن عرض بعض التعاريف للأداء المالي وعرض أهميته في المصارف التجارية:

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

يمكن عرض بعض التعاريف للأداء المالي في ما يلي :

1) يعرف الأداء المالي على أنه: " قدرة الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامها للأموال المتاحة، وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ألن هذه القوائم تعكس حصيللة الأداء المالي والفني والإداري خلال فترة زمنية معينة".¹

2) يعرفه "بيرت دراكر" Peter Drucker على انه: قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال"²

3) يعرف الأداء المالي على انه "تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنيه التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغني تحقيق التراكم ف الثروة والاستقرار في مستوى الأداء".³ وعليه يمكن تعريفه على انه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة وذلك لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة لها ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على القوائم المالية.

ثانياً: أهمية الأداء المالي:

وتكمن أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة اعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات التصحيحية والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية والبقاء وعليه يمكن تحديد أهمية الأداء المالي بما يلي:⁴

- 1) المساعدة في متابعة ومعرفة النتائج المالية لنشاط المؤسسة وطبيعة تلك النتائج سواء كانت إيجابية او سلبية؛
- 2) المساعدة في متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية سواء كانت مزدهرة ام في حالة ركود اقتصاديا فضلا عن الأمور المالية المحيطة بالمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك؛

¹ فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص233

² Peter Drucker, people and performance, Harvard business school press, 2007, p:2

³ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2006، ص40

⁴ ناظم حسن عبد السيد محاسبة الجودة "النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص139

3) المساعدة في اجراء عمليات تحليل ومقارنة النتائج المالية لسنة السنة الحالية للمؤسسة مع السنوات السابقة او مقارنتها مع النتائج المالية للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع الذي تعمل فيه؛

4) المساعدة في فهم التفاعل والترابط بين البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل العملي والمالي لتلك البيانات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي في البنوك التجارية:

تواجه المؤسسة البنكية خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي حيث تسعى معرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها واقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للبنوك نجد:

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في البنوك التجارية:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكنها التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن اهم هذه العوامل نجد:¹

- 1) **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء الذي تتحدد فيه أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات بين فروع واقسام المؤسسة، سواء كانت هذه الأقسام متميزة افقيا او عموديا.
- 2) **المناخ التنظيمي:** هو كيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة في توجيه الأداء، وإدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها مع ارتباطها بالأداء.
- 3) **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية.
- 4) **الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات الى مؤسسات صغيرة، متوسطة او كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم منها: اجمالي الموجودات، اجمالي الودائع، اجمالي المبيعات او اجمالي القيمة الدفترية. بالإضافة الى عوامل أخرى مثل الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال، القيمة الاقتصادية المضافة، الربحية، النمو، المخاطر المالية²

¹ عصام عباسي، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات "دراسة حالة ليند غاز 2011/2009" مكتبة للماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 62

²عصام عباسي، مرجع سابق ذكره ، ص37

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي للبنوك التجارية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على اداءها، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وانما يمكن توقع النتائج المستقبلية لها، ومحاولة اعداد خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها تشمل هذه العوامل:¹

- 1) البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي تواجد فيه المؤسسة والقوانين المنظمة للعمل لهذا البلد.
 - 2) البيئة الاقتصادية: تتمثل في مجموع العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي.²
 - 3) البيئة الاجتماعية: وتتمثل في العناصر المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر³
- بالإضافة الى قوة السوق، المزايا العالمية، التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، تحسين الجودة اذ ان تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد أيضا على إدارة الجودة للمنافسين.

المطلب الثالث: خطوات واهداف تقييم الأداء المالي

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى خطوات تقييم الأداء المالي وأهدافه وابرار العلاقة بين الهيكل المالي والاداء المالي بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية

أولاً: خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بمجموعة من الخطوات الأساسية لضمان نجاح العملية وسيرها بشكل صحيح وفعال وتتمثل خطوات التقييم الأداء المالي فيما يلي:⁴

- 1) تحديد اهداف المؤسسة: وهذه تكون بمثابة معايير كمية لأداء المؤسسة، حيث تزودنا هذه المعايير بأساس المقارنة، ومن غير المرغوب فيه ان نعتد على معيار واحد لتقييم الأداء المالي، لأنه من الصعب ان يعكس هذا المعيار جميع العوامل التي يمكن اعتبارها ذات أهمية ومحل تقييم، ولا سيما إذا كان التقييم القياس ينصب على المؤسسة ككل.
- 2) وضع الخطة الاستراتيجية: بعد استكمال تحديد اهداف المؤسسة لابد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف وتوضيح فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة في المؤسسة، وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في الإدارة وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة.

¹ أحمد امارة، يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص 90

² Gilles Bressy, Christian Konkuyt, Economie d'entreprise Edition Sirey, Paris, France, 1990, P : 16

³ Pierre Bergeron, la Gestion Moderne : Théorie et Cas, Gaetanmorinediteur, Québec, canada, 1993, P : 38

⁴ عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية "دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف"، مذكرة ماجستير، جامعة

- 3) تحديد معايير الأداء: تتطلب عملية تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض، وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي تحقّقها المؤسسة.
- 4) تفسير الانحرافات: بعد مقارنة النتائج الفعلية بمعايير الأداء الاكتشاف الانحرافات تأتي مرحلة تفسير هذه الانحرافات وهي تمثل خطوة أساسية من خطوات تقييم وقياس الأداء حيث ان عملية تفسير الانحرافات تعتبر ركنا أساسيا من اركان التقييم.
- 5) تحديد مراكز المسؤولية: ونعني بذلك المراكز او النشاطات المسؤولة عن وجود انحرافات بين ما هو مخطط وما تم إنجازه، وقد تكون هذه الانحرافات نتيجة للقرارات التي اتخذها المركز او المؤسسة ككل، ويتم محاسبة المسؤول بناء على منشأ الانحراف وما إذا كان ناتجا عن ظروف يمكن التحكم فيها او عن ظروف غير خاضعة للتحكم في الرقابة.

ثانيا: اهداف تقييم الأداء المالي:

- ان عملية تقييم الأداء المالي تهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر بعضها فيما يلي¹:
- توضيح سير العمليات الإنتاجية، وتتبع التقدم المحرز في تحقيق اهداف مشتركة؛
 - تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه الأنشطة مقارنة الأداء بالمعايير الداخلية والخارجية؛
 - تحديد مسؤولية كل مركز وقسم في المؤسسة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به؛
 - اكتشاف الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مسبقا، وتفسير أسباب لوضع حل لها؛
 - تحقيق أفضل مستوى من رضا لدى المستفيدين؛
 - المساعدة على رؤية المستقبل ووضع خطط لمواجهة التحديات واتباع سياسات أكثر فعالية وواقعية.

المبحث الثاني: ماهية الهيكل المالي

يعتبر الهيكل المالي أحد العناصر التي أصبح وجودها ضروري ضمن القوائم المالية للمؤسسة إذ يعتبر أداة هامة لتقييم الأداء المالي، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أساسيات حول الهيكل المالي :

المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي والعوامل المحددة له

من خلال هذا المطلب يمكن عرض بعض التعاريف للهيكل المالي والعوامل المحددة له :

أولا مفهوم الهيكل المالي:

لقد اختلف العلماء والمفسرين في إيجاد تعريف شامل وموحد للهيكل المالي من خلال ا المطلب سوف نتطرق لبعض التعاريف ويعرف على أنه:

1) الهيكل المالي "وهو كيفية تمويل اجمالي موجودات استثمارات المؤسسة ويتمثل ذلك بالجانب الأيسر للميزانية، أي جانب

المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يَبْنَى كافة وسائل التمويل الذي تستخدمهم المؤسسة".²

¹ مجيد الكرخي، تقييم الأداء في الوحدة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار للنهضة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، ص32

² جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص388

2) "يمثل الهيكل المالي الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمؤسسة، ويعبر عن تركيز أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تحويل الأصول المتمثلة بالجانب الأيمن في الميزانية العمومية، حيث يمكن تمويل هذه الأصول من مصادر متعددة مثل: رأس المال، والفائض المحتجز، وقروض قصيرة أو طويلة الأجل¹."

ويمكن تقديم مفهوم شامل لهيكل المالي على أنه مجموعة مصادر التمويل سواء كانت أموال ملكية أو أموال مقترضة، أو كانت أموال طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

ثانياً: العوامل المحددة لهيكل المالي:

يوجد العديد من العوامل المحددة للهيكل المالي يمكن عرض بعضها فيما يلي:

1) **استقرار المبيعات:** هناك علاقة مباشرة بين استقرار المبيعات وأرباح الشركة والتمويل بالدين فكلما كانت المبيعات وأرباح الشركة أكثر استقراراً استفادت الشركة من رافعة التمويل، وحققت مخاطرة أقل مما لو كانت متقلبة.

2) **الخطر:** إن اعتماد البنك على أموال الغير لزيادة رأس المال يزيد في نسبة المخاطر حيث أن التمويل المقترض قد يكون أقل مخاطرة بالمقارنة مع مصادر التمويل الممتلك مع مصادر التمويل الممتلك من وجهة نظر المالكين وذلك للأسباب و من أهمها : لا يمكن للمالكين الحصول على العوائد الا بعدما يتحصل المقترضين على فوائدي حالة تصفية المؤسسة فأن المقترضين لهم الأولوية في الحصول على أموالهم .

3) **السيولة:** تعبر عن قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل المتوقعة منها، وغير المتوقعة وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذمها بالدرجة الأولى "سيولة المؤسسة"، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية، أي من خلال تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة لها. إن السيولة ذات تأثير مزدوج على هيكل رأس المال حيث يمكن أن تكون العلاقة بين السيولة ونسبة الديون علاقة موجبة أو سالبة، فالمنشآت التي تتمتع بسيولة عالية، لها القدرة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل، الأمر الذي يسهل عليها الاقتراض، وهنا نتوقع العلاقة الموجبة بينهما.

4) **الربحية:** من أهداف البنك التجاري الرئيسية عائد ملائم لملاكه ومن أجل أن يحقق البنك الأرباح فإن عليه أن يوظف أمواله التي يحصل عليها من المصادر المختلفة، ولقد اختلفت النظريات المالية في تفسير الربحية حيث نجد نظرية المبادلة تؤكد وجود اثر ايجابي بين الربحية.

ونسبة الدين ومن جهة أخرى نجد أنه في سنة 1984 اقترح أنه يتم تمويل الأرباح المحتجزة أولاً ثم بالدين ومن ثم التمويل بالملكية ومن هذا المنطلق فإن هناك أثراً سلبياً بين الربحية ونسبة الدين ، أي ان الربحية العالية تتضمن اعتماداً أكثر في التمويل على الأموال

¹ راضية قريوع، محددات اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية - ملكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر 2017، ص 7، ص 2

الداخلية وإستعمال أقل للدين وأن الأرباح قبل الفوائد والضرائب نسبة الى اجمالي الأصول بالمؤسسة تعتبر المتغير أي يكون مستخدماً لقياس قدرة المؤسسة توليد أموال داخلية¹.

(5) **الحجم**: إن الشركات صغيرة الحجم تتحمل تكلفة أكبر من الشركات الكبيرة، في حالة اتجاهها للاقتراض طويل الأجل ، وتزداد هذه التكلفة في حالة اتجاه الشركات الصغيرة لإصدار أسهم جديدة لتمويل مشاريعها، لذلك تتجه هذه الشركات للاقتراض قصير الأجل، وبالتالي تكون عرضة لارتفاع تكاليف الوكالة والتصفية، عندما تتعرض للمشاكل المالية وارتفاع عنصر المخاطرة الزائد نسبياً، وعليه فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة ونسبة مديونيتها قصيرة الأجل.

(6) **معدل النمو**: إن المنشأة الفردية أو المساهمة المحدودة، والتي تعتمد على أموال الملكية في تمويل استثماراتها، عادة ما تلجأ إلى الاقتراض لتمويل استثمارات ما كان يمكن أن تنفذها من أموال الملكية بسبب ارتفاع تكلفتها، وإن الجمع بين أموال الملكية والاقتراض من شأنه أن يرفع من تكلفة الوكالة، وهي تكلفة ترتفع بمعدلات أكبر للمنشآت التي تتسم بالنمو، نظراً لتعدد الفرص المتاحة من هذه الاستثمارات، ولما كانت تكلفة الوكالة تعني ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة فقد يفضل الملاك في النهاية الاعتماد على مواردهم الذاتية².

المطلب الثاني : مكونات الهيكل المالي :

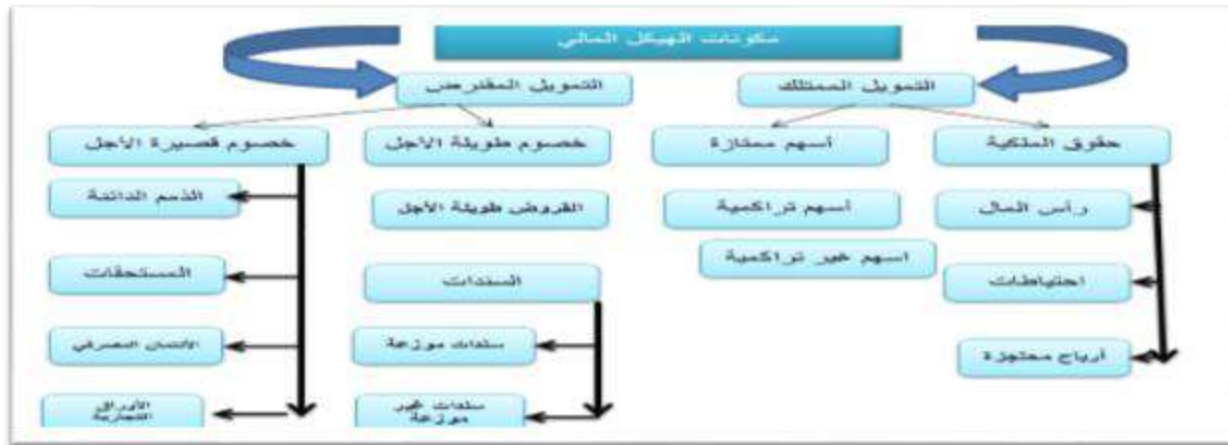
يمكن الحصول على التمويل لتنوع الهيكل المالي من خلال إما التمويل بالملكية (الأموال الخاصة) أو التمويل بالدين³:
 التمويل بالملكية "الأموال الخاصة": تتمثل في الأموال التي تخص المؤسسة وتملكها، ومن أهم مكوناتها رأس المال الصادر للأسهم العادية والأرباح المحتجزة والاحتياطيات)، ويشير رأس المال الصادر إلى ضرب عدد الأسهم والقيمة الإسمية للسهم.
 التمويل بالدين (الديون): ويتم التمويل بالديون بموجب شروط واجراءات تتحدد في ضوء توفر الأموال وعوائد الفرصة البديلة وبعد تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها حتم على الشركة دفع فوائد فإذا تمكنت الشركة من تحقيق عوائد تزيد عن ما هو مطلوب تسديده للمقترضين، فإنه بإمكانها أن توزع الفائض على المالكين أو إعادة استثماره مرة أخرى لتحقيق ربح أكبر.

¹حسن أبو زعتر، باسل حبر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 29

²سليمان شلاش، على القوم وسالم العون، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، دار المجلد لنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008، ص 23

³فاطمة محمد العسيري، أثر هيكل التمويل على عائد السهم السوقي في الشركات السعودية، كلية ابن رشد للعلوم الإدارية المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (04) العدد (11) 30 سبتمبر 2020. ص 63

الشكل رقم (01-01) مكونات الهيكل المالي:



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على " رضوان العمار، دانيا ابراهيم غيا، نظريات الهيكل المالي وأثرها على قيمة المنشأة مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(04)، العدد (6) ص 73

المطلب الثالث: نظريات الهيكل المالي:

سنتطرق في هذا المبحث إلى النظريات المفسرة للهيكل في ظل التيارات المالية الجديدة التي كان جل اهتمامها امثلية الهيكل المالي أي البحث عن الهيكل المالي الأمثل

أولا نظرية Miller and Modigliani:

يعتبر (Miller and Modigliani) الرواد في دراسة الهيكل المالي بشكل متخصص، وتعتبر نظريتهما من أبرز الإنجازات في أدبيات التمويل وقد مرت النظرية بمرحلتين تمثلان فيما يلي:

المرحلة الأولى 1958: نظرية عدم تأثير بنية رأس المال أي الهيكل المالي للمؤسسة في غياب الضرائب حيث قامت هذه النظرية على الافتراضات التالية:

- لا يوجد ضرائب؛
- تتميز الأسواق بالكفاءة ويتميز المستثمرون بالعقلانية والرشد؛
- لا يوجد تكاليف للصفقات والمعاملات؛
- سياسات الاستثمار لمؤسسات واضحة بالنسبة لعملاء وثابتة .؛
- إن الأفراد والمؤسسات بإمكانهم الاقتراض والإقراض بنفس المعدلات؛

. وقد توصل الباحثان إلى نتائج أهمها أنه لا يوجد علاقة بين الهيكل المالي والقيمة السوقية للمؤسسة .أي أن قيمة المؤسسة التي لا تعتمد على التمويل الخارجي تتساوى مع قيمة المؤسسة التي تعتمد على تمويل خارجي حتى لو كان جزئياً. وفي حال عدم التساوي فإن

المرجحون يتكفلون بعملية إعادة قيم تلك المؤسسات إلى التساوي. بالتالي فإن قيمة المؤسسة تتحدد بناء على أدائها وحسن اتخاذها لقرارات الاستثمارية وليس على مصادر تمويل.

المرحلة الثانية (1963): انطلقا (Miller and Modigliani) من نفس الفرضيات التي قامت عليها المرحلة الأولى من نظرية مع تغيير وحيد تناول الضريبة قام الباحثان بأخذ الضريبة بعين الاعتبار عند دراسة الهيكل المالي وقد توصلوا إلى نتائج مفادها أن المؤسسات يجب أن تعتمد بشكل أساسي على الرفع المالي في التمويل وذلك حتى تستفيد من مزايا الوفر الضريبي، وأنه كلما زاد الاعتماد على القروض في التمويل كلما ارتفعت قيمة المؤسسة. ويقصد بمزايا الوفر الضريبي ذلك الوفر الذي تحققه المؤسسة نتيجة الاعتماد على القروض في التمويل، وما ينتج عنها من انخفاض تكلفة الأموال المرجحة مما يسبب ارتفاع في القيمة السوقية لها.

ثانيا: نظرية التوازن:

حسب هذه النظرية فإن هناك معدل استئذان أمثل، والذي تهدف المؤسسة إلى تحقيقه وتحاول الاقتراب تدريجيا من هذه النسب المثلى وركز الباحثون في هذه النظرية على مميزات استعمال الاستئذان كمصدر للتمويل ومشاكل الدفع والوفاء بالديون والتي تؤدي إلى العسر المالي وبالتالي الإفلاس وكان الطرح كالتالي:

- 1) **تكلفة الإفلاس:** تعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة وقروض لمخاطر الإفلاس، ويرجع هذا لفشل المؤسسة عن سداد قيمة القروض والفوائد في تواريخ الاستحقاق وهذا ما يعطي الحق للمقرضين لاتخاذ إجراءات قانونية، في كثير الأحيان تنتهي إلى الإعلان عن إفلاس المؤسسة، ويترتب على الإفلاس تحمل المؤسسة لبعض التكاليف التي يطلق عليها بتكاليف الإفلاس، ولا يقتصر مفهوم هذه التكاليف على المصروفات الإدارية والقانونية التي تصاحب عملية الإفلاس، بل يمتد ليشمل الانخفاض في قيمة الأصول. وقد يتعدى مفهوم تكلفة الإفلاس إلى الهبوط المحتمل في الأرباح وهذا نتيجة لانخفاض عمليات المؤسسة قبيل وقوع الإفلاس¹.
- 2) **تكلفة الوكالة:** علاقة الوكالة هي عقد بموجبه يقوم شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يسمى الوكيل من أجل القيام بمهمة معينة نيابة عنه وباسمه، فيما يتعلق بالمؤسسة وهذه العلاقة توجد بين الملاك والمساهمين أو مقرض أموال آخر والمدراء أو المسيرين حيث يتم التنازل عن جزء من سلطاتهم، إلا أن الموكل والوكيل تتميز بالتعارض حيث يحاول كل منهما تعظيم منفعته على حساب الآخر، مما يجعل من علاقتهما مصدرا للتناقض².

ثالثا: نظرية متعددة الأشكال

تقوم على أساس نظرية الإشارة التي تعتبر مستوى الاستئذان بالهيكل المالي كإشارة عن الحالة المالية للمؤسسة، نظرية الالتقاط التدريجي لمصادر التمويل والتي تفترض أن هناك ترتيب تفضيلي لمصادر التمويل وكان الطرح كالتالي:

¹إلياس بن ساسي، يوسف قهيشي التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية 2011 ص 413

²رضوان العمار، دانيا ابراهيم غيا، نظريات الهيكل المالي وأثرها على قيمة المنشأة مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(04)، العدد

(6) تاريخ الإبداع (2018/9/17)، قبل للنشر في (2018/11/8)، ص73

1) **نظرية الإشارة** : تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية وهي عدم تماثل المعلومات الذي تتصف به الأسواق والواقع أن المعلومات التي تبثها المؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة، ومن ثم فإن هذه النظرية تنطلق من أنه بإمكان المديرين في المؤسسات الأحسن أداء إصدار إشارات خاصة وفعالة وهي تميزها عن مؤسسات أخرى ذات مستوى أقل من الأداء وخاصة هذه الإشارات أنه سيكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة وعليه نجد ان نظرية الإشارة تستند إلى فكرتين هما :

- نفس المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات، حيث أنه بإمكان المديرين في المؤسسة تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين حتى إذا كانت تلك المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع، فإنها سوف لا تدرك ولا تفهم بنفس الأسلوب والطريقة؛

- تقترح هذه النظرية نموذجاً يحاول أن يعكس نوعية مؤسسة ما على أساس هيكلها المالي فالمستثمرون يصنفون المؤسسات الموجودة في السوق إلى فئتين: A و B بحيث تكون المؤسسات من الصنف A أحسن أداء من الصنف B.

2) **نظرية الالتقاط التدريجي**: تحادل هذه النظرية بأن المنظمات لها تفضيلات معينة لمصادر التمويل نظراً لوجود فجوة معلومات بين المنظمة والمقرضين والمحتملين. التكاليف المتعلقة بعملية الاقتراض تختلف من مقرض لآخر، فمصدر التمويل الذي يتعرض أكثر لمخاطر اختلاف المعلومات سيطلب عائداً أكبر على أمواله لتعويضه عن تحمله لهذه المخاطر. وعلى العموم فإن المنظمات تفضل التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أولاً ثم الديون ثم أخيراً التمويل بالأسهم¹

المبحث الثالث: علاقة الهيكل التمويلي والأداء المالي:

سننظر في هذا المبحث إلى كيفية تقويم الهيكل التمويلي للمؤسسة وشرح بعض المفاهيم الخاصة بالنسب المالية وهذا من أجل الربط بين الهيكل التمويلي والأداء المالي

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم أدوات التحليل المالي لدى أوساط المحللين الماليين إذ تمكنهم من تقييم القوائم المالية، وذلك من أجل الاستفادة من البيانات الواردة بها بهدف الحصول على معلومات تهم الأطراف المعنية التي تساعد على صياغة قراراتهم.

أولاً: تقييم الأداء المالي باستعمال رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل في هامش الأمان للمؤسسة فهو الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة² يعرف أيضاً على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، وهو أيضاً الفرق بين الأصول المتداولة أو الجارية والخصوم المتداولة أو الجارية³ ويتم حسابه بطريقتين هما:

طريقة أعلى الميزانية. ويتم حساب رأس المال العامل في أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

¹ الياس بن ساسي، يوسف قهشي مرجع سابق ص 430

² : Josette Peyrard, gestion financière, dépoté légal, paris, 1990, p44

³ كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 226.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

طريقة أسفل الميزانية: ويتم حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

ثانيا: تقييم الأداء باستعمال الاحتياج في رأس المال العامل "BFR"

يمكن تعريف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول جزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم من نفس الطبيعة¹ ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية²:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة-النقدية) - (ديون قصيرة الأجل-السلفيات البنكية)

ثالثا: تقييم الأداء المالي باستعمال الخزينة:

الخزينة "TN": يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعال وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين³

- الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل
- الخزينة = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية، سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية، أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث. وتعرف أيضا على أنها دراسة العلاقة بين تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

أولا: تقييم الأداء المالي باستعمال نسب السيولة:

تهدف نسبة السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات

¹ : Laurent batsch, le diagnostic financier, 3eme édition, economica, paris, 2000, p42

² زغيب مليكة، بوشقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص53-52

³ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص51.

وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، هناك عدة نسب لقياس السيولة نذكر منها ما يلي:¹

1) نسبة التداول CR: تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل وبعبارة أخرى أن يكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة التزامات المالية فوراً مع ضمان استمرار نشاطها ويمكن حساب نسبة التداول حسب الصيغة التالية:²

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} \setminus \text{الخصوم المتداولة})$$

2) نسبة السريعة السيولة ATR: تختلف هذه النسبة عن النسبة الأولى في أنها تستبعد المخزون من الأصول المتداولة نظراً لأنها تعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة، وتحسب نسبة السيولة السريعة بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ويرجع سبب استبعاد المخزون السلعي لكونه أقل الموجودات المتداولة سيولة بسبب بطيء تحويله إلى النقد أو بسبب عدم التأكد من بيعه، ومنه نستنتج إن نسبة السيولة السريعة بدون المخزون السلعي تعبر بدقة على قدرة الإدارة المالية في تسديد ما عليها من التزامات.

3) نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الم موجودة حالياً تحت تصرفها فقط

للجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، إلا أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة. ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{خزينة الأصول} / \text{الديون قصيرة الأجل}) \times 100$$

ثانياً: تقييم الأداء المالي باستعمال نسب الربحية Profitability Ratios

¹ - محمد عقل مفلح، الإدارة المالية والتحليل المالي، طبعة الأولى، دار أنجادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص312.

² - محمد منير وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005، ص72

³ Chamta Buissart, Analyse financière, 3 éditions, France, 2005, P 130/131

⁴ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة الجزائر 2007، 2008، ص 46

هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس من خلالها ربحية المشروع، ومن أهم مؤشرات قياس الربحية نجد:¹

(1) نسبة هامش الربح (PM): ويساوي هذا المؤشر حاصل قسمة دخل الصافي على اجمالي الإيرادات، ويقوم بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من اجمالي، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.²

نسبة هامش الربح = دخل الصافي \ اجمالي الإيرادات

(2) معدل العائد على حقوق الملكية: ROE هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما وبين حقوق الملكية لنفس الفترة، وتبين هذه النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المؤسسة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:³

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح \ حقوق الملكية

(3) معدل العائد على الأصول ROA: تقيس هذه النسبة صافي ربحية المنشأة لكل دينار يتم استثماره في الأصول بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول، أي ان هذه النسبة تبين مدى قدرة المنشأة على تحقيق الربحية من مختلف مواردها وتحسب كما يلي:⁴

معدل العائد على الأصول = صافي الربح \ مجموع الأصول

ثالثاً: تقييم الأداء المالي باستعمال نسب النشاط:

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضاً نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن، ومن أهم هذه النسب:⁵

¹ - دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، طبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 67.

² شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مباح ورقلة الجزائر، 2013/2014، ص 97

³ - مؤيد راض خنفر، غسان فالخ المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص 144، ص 145

⁴ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 46

⁵ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2006، ص 316، ص 317

1) **معدل دوران مجموع الأصول:** توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل ويمكن حساب معدل دوران إجمالي الأصول بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{مجموع المبيعات} \backslash \text{إجمالي الأصول}$$

ومنه نجد:

$$\begin{aligned} \blacksquare & \text{ معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} \backslash \text{الأصول الثابتة} \\ \blacksquare & \text{ معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال السنوي الصافي} \backslash \text{الأصول} \end{aligned}$$

2) **معدل دوران المخزون:** يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح حيث يمكن حساب معدل دوران المخزون من خلال العلاقتين التاليتين:²

$$\begin{aligned} \blacksquare & \text{ معدل دوران البضاعة أو المواد الأولية} = (\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواد} / \text{متوسط مخزون المواد أو البضاعة}) \\ \blacksquare & \text{ معدل دوران المنتجات التامة} = (\text{تكلفة إنتاج المنتجات التامة} / \text{متوسط مخزون المنتجات}) \\ \blacksquare & \text{ ومنه متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2 \end{aligned}$$

3) **مدة تحصيل الزبائن:** ويقصد بمدة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة (الزبائن وأوراق القبض)، إلى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، وعموما كلما كانت أقل، كان ذلك دليلا على ترصيداها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة. وتحسب كما يلي:

$$\text{متوسط مدة تحصيل الزبائن} = (\text{متوسط حساب الزبائن وأوراق القبض} / \text{رقم الأعمال السنوي الآجل}) * 360 \text{ يوم}$$

مدة التسديد للموردين: ويقصد بفترة التسديد، تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة (موردون وحسابات دائنة) إلى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، وعموما كلما كانت أكبر كانت أفضل. وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي وتحسب كما يلي:

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1991، ص48
² جمال الدين المرسي، احمد عبد الله، لإدارة المالية: مدخل اتحاد القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص162

متوسط مدة التسديد للموردين = (الموردون + أوراق الدفع / المشتريات السنوية الآجلة) * 360 يوم

رابعا: تقييم الأداء المالي باستعمال نسب الهيكل المالية

تقيس نسب الهيكل المالي المدى الذي توصلت اليه المؤسسة في اعتمادها على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وتبين الارتباط الموجود في رأس المال والالتزامات المترتبة عليه، وعليه فان حساب نسب الهيكل المالي تعتبر غاية في الأهمية حيث تعرض درجة الخطر المالي الذي تواجه المؤسسة ويمكن قياسه بالنسب المالية التالية:¹

1) نسب التمويل الدائم:

تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول إن للمؤسسة لها هامش أمان. أي رأس المال العامل موجب، ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2) نسبة تمويل الذاتي:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى ديون، فإذا كانت أقل من الواحد نقول أن المؤسسة تستعمل الأموال الخاصة من أجل تمويل كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة حيث يمكن حسابها بالعلاقة التالية

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

3) نسبة الاستقلالية المالية:

تعتبر النسبة الأولى عن الاستقلالية المؤسسة اتجاه الديون بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين (1-2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض أما إذا كانت عند 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية. وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ طبر الويزة، سايفي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري(البويرة)، مذكرة ماستر، جامعة العقيد أكلبي محمد اولحاج، البويرة، الجزائر ص53

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم
 نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

المطلب الثالث: تقويم الهيكل التمويلي للبنوك

من خلال التطرق الي عملية تقييم تركيبة الهيكل التمويلي للبنك نستخلص الي نتيجة مفادها الحكم على حالته ويتقلص الحكم في ثلاثة حالات ممكنة كآتي:¹

- 1) اما ان تكون وضعية الهيكل المالي اقل من النسبة المستهدفة وجود خلل في الهيكل المالي؛
- 2) اما ان تكون وضعية مستوية للسنة المستهدفة هيكل مالي مناسب؛
- 3) اما ان تكون الوضعية تجاوزت النسبة المستهدفة وهنا يجب اعادته الى وضعه الطبيعي.

في قضي تقييم تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة بعدم امثليه باتخاذ الإيرادات التصحيحية من اجل السرية نحو الأمثلة وتمحور هذه الإجراءات التصحيحية رفي أربعة أساليب ممكنة وهي كالآتي:

- 1) إعادة هيكلة تراكبية هيكل تمويلي وذلك استخدام أموال ملكية جديدة من اجل تخفيض الاستدانة، وهذا في حالة ارتفاعها او اللجوء الى أموال الاستدانة من اجل تخفيض سند أموال الملكية في حالة نسبة أموال الاستدانة منخفضة؛
- 2) التنازل عن الاستثمارات، يعتمد هذا الأسلوب على التنازل عن الاستثمارات غير المستخدمة او غير الضرورية، واستخدام الأموال المتحصل عليها من هذه العملية اما في ارجاع الأموال المقترضة او استخدامها من تخفيض الأموال؛
- 3) تمويل الاستثمارات الجديدة أو انتقاء مصادر التمويل بالنسبة للاستثمارات جديدة وذلك بمراعاة تحقيق نسبة الاستدانة المثلى.

¹ إبراهيم صديق، الدوادي سالم، " اثر الهيكل المالي على الأداء المالي لشركة التأمين خلال فترة 2016/2013 " مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية أدرار -الجزائر-2018-2019، ص

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإشارة إلى أهم النقاط المتعلقة بالموضوع فقد بدأنا إطار المفاهيم حول الأداء المالي وعرفناه على انه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة وذلك لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة لها ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على القوائم المالية، من ثم تناولنا أهميته في متابعة واستمرار نشاط المؤسسة، كما قمنا بذكر أهم الخطوات التي تساعد في تقييمه والعوامل المؤثرة فيه وصنفت الى مجموعتين: عوامل خاضعة لحكم المؤسسة وعوامل غير خاضعة لها .

كما اتضح من خلال التطرق الى الهيكل المالي والعوامل المؤثرة في تحديده، ان الهيكل المالي يمثل مجموعة متكونة من ديون وحقوق ملكية يستخدمها البنك التجاري في تمويل اصوله ويتأثر الهيكل المالي بمجموعة من العوامل في اختياره أهمها الربحية كما ان لعامل المخاطرة تأثير في تحديده وهذا يرجع لاختلاف درجة المخاطرة لكل مصدر تمويل وكما قمنا بالتطرق الى اهم النظريات المفسرة للهيكل المالي بغرض توضيح بعض المفاهيم الأساسية للهيكل المالي .

الفصل الثاني:
**الدراسة التطبيقية لتأثير الهيكل
المالي على الأداء المالي لبنك
الفلاحة والتنمية الريفية BADR
خلال الفترة
(2018-2015)**

تمهيد:

باعتبار النسب المالية ونسب التوازن المالي من الأدوات المستخدمة لقياس الهيكل المالي في المؤسسات المصرفية، وبعد ما تطرقنا في الفصل السابق الى المفاهيم المتعلقة بالهيكل المالي والأداء المالي لذا ففي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة مالية باستخدام هذه النسب من أجل ما جاءت به الإشكالية الرئيسية وتوضيح العلاقة التي تربط بين الهيكل المالي والأداء المالي على البنوك التجارية "دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018) "

وقد اعتمدنا في دراسة الوضع المالي للبنك على القوائم المالية من خلال حساب وتحليل كل من نسب التوازن المالي ونسب السيولة ونسب الهيكلية والربحية، وكذلك عرض النتائج المتحصل عليها وتحليلها ومناقشتها وتطرقنا خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة

المبحث الثاني: عرض وتقديم الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثالث: أثر الهيكل المالي على الأداء المالي (نسب المالية، نسب التوازن المالي)

المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ودعم الصناعات التقليدية والحرفية كما يعتبر أكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وقيامه بإدخال تحسينات جوهرية على خدماته التي يقدمها للعملاء.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سنتناول في هذا المطلب تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة العامة وكذلك الوكالة الجهوية تيارت

الفرع الأول: تقديم الوكالة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم رقم 82/106 بتاريخ 13 مارس 1982. وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي، يهدف أساسا إلى تنمية هذا القطاع بترقية النشاطات الفلاحية، الحرفية، الصناعية، وتنمية المنشآت الفلاحية. وتطبيقا للقانون رقم 88/01 الصادر في ديسمبر 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) إضافة إلى المرسوم السابق المؤرخ في 16 ماي 1988، تم تحويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة إثر التحويلات والإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شركة ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وقد بدأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره عشرة مليار دينار جزائري (1000000000).

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 554

تعد وكالة تيارت رقم (554) قطبا هاما لا يستهان به في تطوير النشاطات الفلاحية والصناعية بالمنطقة. وهي عبارة عن مؤسسة مالية تزاوّل الأعمال المصرفية التي حددت وظائفها من معظم التشريعات المصرفية، كما تقوم بتقديم خدماتها المصرفية للعملاء إلكترونيا وذلك باستخدام الانترنت وأجهزة الصرف الآلي وغيرها من الأدوات الأخرى. وكالة تيارت (544) هي وكالة جهوية حديثة النشأة، أنشأت في ديسمبر 2011 مقرها في ولاية تيارت (طريق السوق)، وهذه الوكالة الجهوية تضم "12" وكالة تابعة لها الممثلة في الجدول التالي¹:

¹وثائق مقدمة من طرف البنك

الجدول (01-02): الوكالات التابعة للوكالة الجهوية تيارت 544

<ul style="list-style-type: none"> ● الوكالة المركزية بتيارت 541 ● وكالة الرحوية 542 ● وكالة فرندة 543 ● الوكالة المحلية للاستغلال تسمسيت 544 ● الوكالة المحلية للاستغلال مهدية 545 ● الوكالة المحلية للاستغلال سوقر 546 	<ul style="list-style-type: none"> ● الوكالة المحلية للاستغلال قصر الشلالة 547 ● الوكالة المحلية للاستغلال ثنية الأحد 548 ● الوكالة المحلية للاستغلال لرجام 549 ● الوكالة المحلية للاستغلال مديسة 550 ● الوكالة المحلية للاستغلال عين كرمس 551 ● الوكالة المحلية للاستغلال تاخمرت 552
--	---

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

✓ الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (الملحق 01)

المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي¹:

- 1) تنوع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شام؛
- 2) تحسين العلاقات مع العملاء؛
- 3) تحسين نوعية الخدمات. ؛
- 4) الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- 5) تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر؛

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء، وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، ولتعرف على حاجاتهم ورغباتهم.

المطلب الثالث : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- 1) تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛
- 2) إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة؛
- 3) تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
- 4) تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك

- (5) الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات بالنشاط المهني؛
- (6) قيام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تماشى وتكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

المبحث الثاني: تقديم وعرض الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية اللاحية

تعتبر الميزانية المالية دليل المؤسسات المصرفية أي تشمل جميع الإيرادات والمصروفات خلال السنة لذلك سوف يتم في هذا المبحث التطرق الى عرض وتقديم الميزانية المالية

المطلب الأول: عرض وتطور عناصر الميزانية المالية

من أجل التعرف أكثر على نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة ومعرفة وضعها المالي، نقدم فيما يلي الميزانية المالية لأربع سنوات على التوالي (2018/2017/2016/2015)

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية اللاحية

الجدول (02-02) الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2018/2015): الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان
				أصول الثابتة
622637000	671902000	721 152000	770 417000	مباني
2246931000	1920009000	1 568 038000	1 221 053000	أراضي
594043000	575701000	679310000	608753000	تثبيتات عينية
86236000	35627000	60318000	88 062000	تثبيتات معنوية
475754000	148311000	92 605000	□97 635□000	تثبيتات جاري إنجازها
4025601000	3351550000	3121423000	2785920000	مجموع الأصول الثابتة
				أصول متداولة
75339606000	45 454 481000	29 377 096000	21 268 34000	الزبائن
394440000	262 280000	152 581000	182 070000	مدينون آخرون
31254000	26 386000	12 754000	199 910000	ضرائب وما شابهها
123897000	61 730000	53 056000	14 804000	الضرائب المؤجلة
1185225000	335 675000	946 118000	179 282000	الأصول الأخرى الجارية
12000000	12 000000	10 000000	10 000000	مساهمات بنكية
27980262000	34 846 456000	18 923 368000	15 851 680000	القيم الجاهزة
276872000	848 213000	210 776000	83 177000	حسابات لدى الهيئات المالية
739902000	576 558000	357 065000	00	عقارات موظفة
106083458000	82423779000	50042814000	37789263000	مجموع الأصول المتداولة
110109059000	85 775 329000	53164237000	40575207000	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المالية المقدمة من طرف البنك (الميزانية) خلال الفترة (2018-2015)

الجدول (02-02) الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015/2018): الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان /السنوات
				رؤوس الأموال الخاصة
10 00000000	10 000 000000	10000 000000	10 000000 0000	راس المال
4820009000	5 381 433000	4 301 347000	399 999000	العلاوات والاحتياطات
-	-	-	-	فارق إعادة التقييم
-	-	-	-	فارق المعادلة
2418015000	1 181 246000	1 080 086000	301 357000	النتيجة الصافية
66925000	-	-	3 599 991000	ترحيل من جديد
14816207000	10925 029000	5427 617000	4 277 406000	الديون الطويلة الأجل
32021156000	27487708000	20809050000	185 787 53 000	مجموع الموارد الدائمة
				الخصوم غير الجارية
-	-	-	-	ضرائب مؤجلة
308180000	74 375000	226 481000	226 000000	المؤونات
945502000	551 105000	372 485000	304 268000	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
53031000	15996000	-	-	الديون الغير الجارية
1306713000	641 476 000	598966000	530 268 000	مجموع الخصوم الغير جارية
				الخصوم الجارية:
70615294000	53 717 182000	29 084 236000	19 407 756000	ديون قصيرة الأجل
106025000	124186000	72 715000	33 943000	الموردون
746507000	136039000	316 882000	47 661 000	الضرائب
3501519000	2 385 541000	1 179 441000	1 472 579000	حسابات التسوية
1711845000	1283197000	1042629000	504247000	خصوم أخرى
-	-	-	-	خزينة الخصوم
76681190000	57646145000	31695903000	21466186000	المجموع
110009059000	85 775 329000	53 103 919000	40 575 207000	مجموع الخصوم

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(الميزانية) خلال الفترة (2015-2018)

الفرع الثاني: مقارنة عناصر الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من (2018/2015)

يوضح الجدولين كل من جانب الأصول والخصوم للميزانية المالية المختصرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

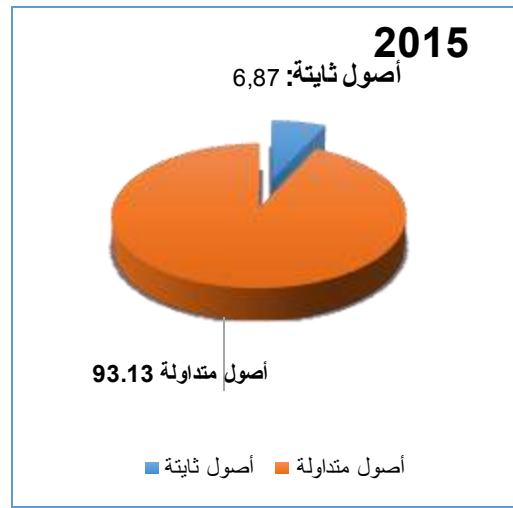
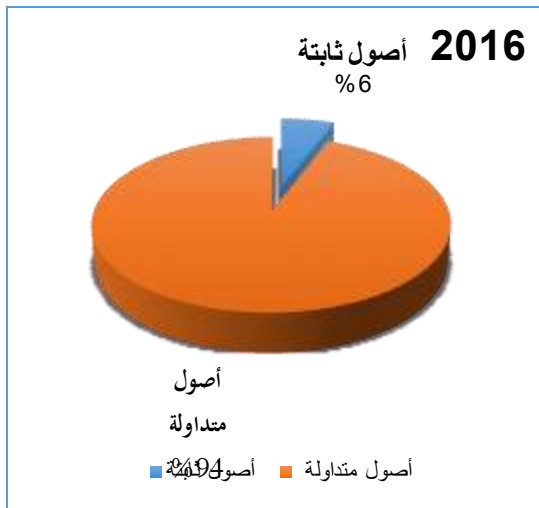
1- الأصول:

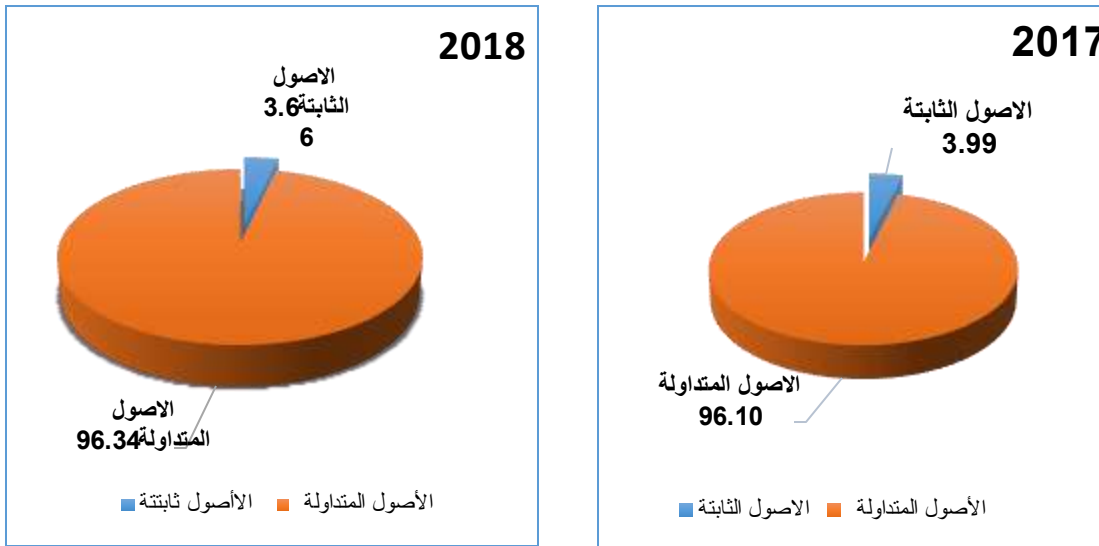
جدول(02-04): ميزانية مالية مختصرة لجانب الأصول لبنك البدر خلال الفترة (2015-2018) الوحدة دج

البيان /السنوات	2015	2016	2017	2018
أصول ثابتة	2785920000	3121423000	3351550000	4025601000
%	6.87	5.77	3.9	3.66
أصول متداولة	37789263000	50042814000	82423779000	106083458000
%	93.13	94.23	96.10	96.34
مجموع الأصول	40575207000	53164237000	85 775 329000	110109059000
%	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الميزانيات) خلال الفترة (2015-2018) يمكننا من خلال الجدول السابق المقارنة بين عناصر الميزانية، وسنقوم بهذه المقارنة بالاعتماد على التمثيل البياني للأصول وعناصرهم وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): التمثيل البياني لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)





المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02-04) باستعمال برنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010

التعليق:

من خلال الشكل رقم (2-2) والذي يمثل أصول الميزانية المالية خلال فترة دراسة (2015-2018) نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة عرفت انخفاض مستمر، ويتضح لنا من خلال جدول أن الأصول الثابتة تمثل نسبة ضئيلة من أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث شهدت هذه الأخيرة سنة 2015 أعلى نسبة 6.87% وشهدت سنة 2018 أدنى نسبة 3.66% من مجمل الأصول، أما بالنسبة للأصول المتداولة فقد عرفت ارتفاع مستمر على عكس الأصول الثابتة وهذا يدل على مدى أهميتها، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2018 وبلغت 96.34% وشهدت أقل نسبة 93.13 سنة 2015

التحليل:

يعود التذبذب الحاصل في الأصول الثابتة الى انخفاض التثبيتات بالحيازة على استثمارات أدت الى ارتفاع الأصول العينية على الرغم من اهتلاك بعض الأجهزة وانخفاض قيمتها، واما بالنسبة للأصول المعنوية والأصول الأخرى فقد انخفضت قيمتها وهذا راجع الى اهتلاكها وعدم تجديدها، اما بالنسبة للأصول المتداولة فيعود ارتفاعها المستمر الى تسديد الزبائن للأقساط وتحصيلات البنك من مختلف الاشتراكات والمساهمات

2- الخصوم:

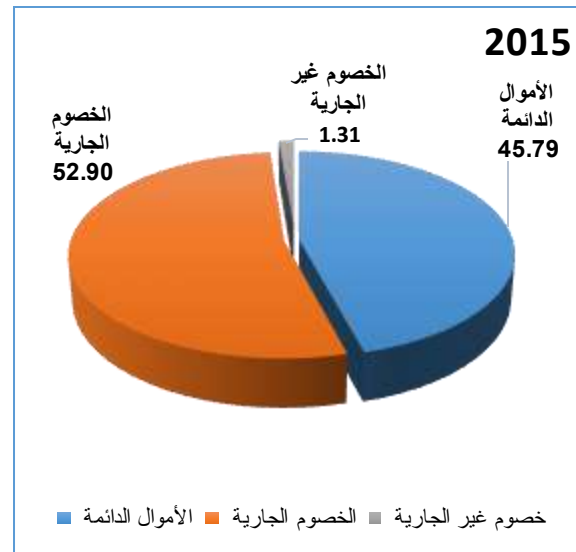
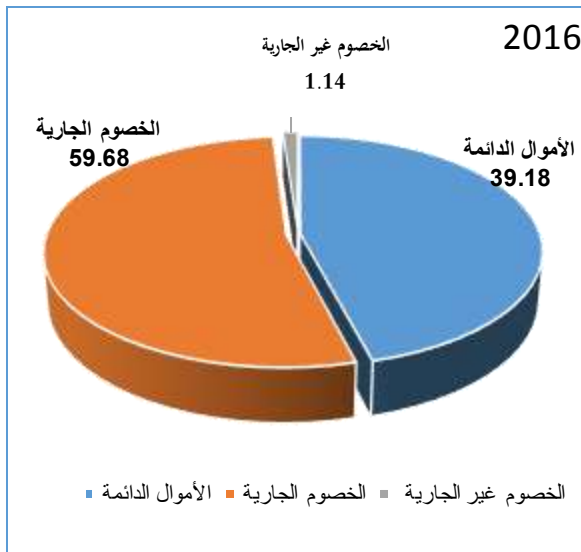
جدول(02-05): ميزانية مالية مختصرة لجانب الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018) الوحدة دج

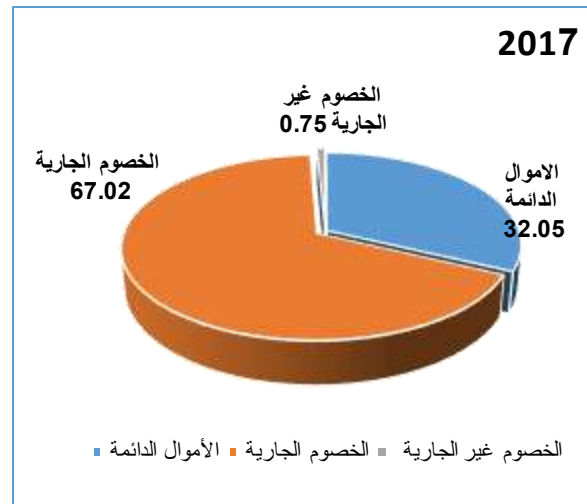
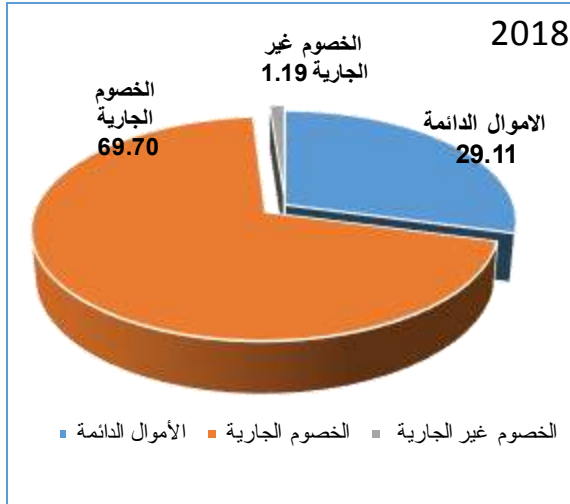
البيان /السنوات	2015	2016	2017	2018
أموال دائمة	185 787 53 000	20809050000	27487708000	32021156000
%	45.79	39.18	32.05	29.11
الخصوم الجارية	21466186000	31695903000	57646145000	76681190000
%	52.90	59.68	67.2	69.70
الخصوم الغير الجارية	530 268 000	598966000	641 476 000	1306713000
%	1.31	1.14	0.75	1.19
مجموع الخصوم	40 575 207000	53 103 919000	85 775329000	110009059000
%	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية جانب الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة

(2018-2015)

الشكل رقم (02-03): التمثيل البياني لخصوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)





المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02-05) باستعمال برنامج معالج الجداول EXCL إصدار 2010

التعليق

من خلال الشكل رقم (02-03) والذي يمثل خصوم الميزانية المالية خلال فترة دراسة (2015-2018) نلاحظ أن نسبة الأموال الدائمة في انخفاض مستمر، حيث بلغت اعلى نسبة 45.79% سنة 2015 و سجلت سنة 2018 ادنى نسبة قدرت ب 29.11%، ما بالنسبة للخصوم الجارية سجلت ارتفاع مستمر لتصل نسبته سنة 2018 الى 69.70% لتمثل أعلى نسبة، وأدنى نسبة كانت سنة 2015 قدرت ب 52.90%. أما عن الخصوم غير الجارية فشهدت تذبذب مستمر لنلاحظ أن سنة 2018 كانت نسبتها 1.19%. بما يقابلها في ذلك سنة 2017 انخفاض في نسبة الخصوم غير الجارية بلغت 0.75%

التحليل:

يمكن تفسير الانخفاض المستمر في الأموال الدائمة الى انخفاض الأموال الخاصة، وهذا الانخفاض المستمر لا يعني أن المؤسسة المصرفية تعتمد على التمويل بالدين أكثر من التمويل الذاتي (التمويل بالملكية) أما بالنسبة للخصوم الجارية كانت في انخفاض مستمر لآكن خلال سنة 2018 شهدت ارتفاع مفاجئ وهذا راجع إلى ارتفاع الديون قصيرة الاجل وتأخر البنك في تسديد التزاماته اتجاه الموردون على عكس الخصوم الغير الجارية التي شهدت ارتفاع نسبي ويعد هذا وجود أموال بنكية

المطلب الثاني: دراسة تطور الهيكل المالي

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بدراسة تطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018) دراسة تطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)

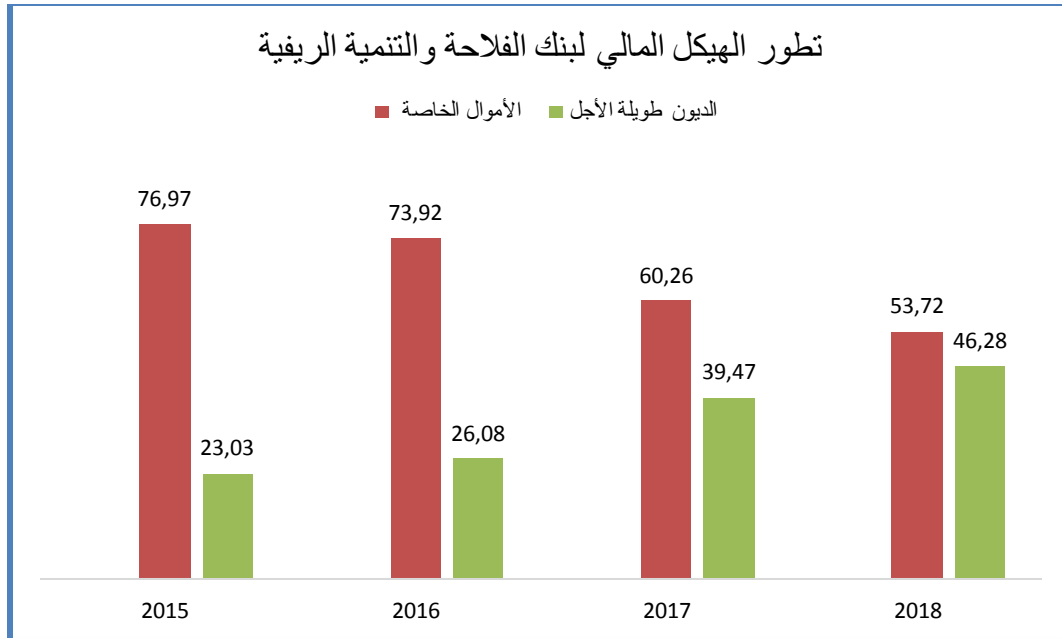
الجدول (02-06) تطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)

البيان	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	1430134700	15381433000	16562679000	17204949000
%	76.97	73.92	60.26	53.72
الديون طويلة الاجل	4277406000	5427617000	10 925 029000	14816207000
%	23.03	26.08	39.74	46.28
مجموع الموارد	18578753000	20809050000	27487708000	32021156000
%	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الميزانية) خلال الفترة (2015-2018)

ومن أجل توضيح أكثر لتطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة (2015-2018) سوف ندعم الجدول بالشكل التالي:

الشكل (02-03) تطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (02-06) وبرنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل تطور الهيكل المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن نسبة لأموال الخاصة شهدت انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة قدرت ب 76.97 سنة 2015 لتتخفص سنة 2018 وتبلغ 53.72 كأدى نسبة، أما بالنسبة للديون طويلة الأجل فلاحظنا أنها في ارتفاع مستمر لتصل إلى 46.28 كأقصى نسبة

التحليل:

بمقارنة نسبة الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل يعني أن البنك يعتمد على الأموال الخاصة بدرجة كبيرة (التمويل بالملكية) في تمويل أصوله وفي حالة عدم القدرة على تغطية احتياجاتها فإنها تلجأ إلى التمويل بالدين ويعتبر هذا عاملاً إيجابياً

المطلب الثالث: دراسة تطور رقم الاعمال ونتيجة الصافية:

من خلال هذا المطلب سوف يتم دراسة تطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة (2015-2018)

الجدول (02-07) دراسة تطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان
7015658000	3989527000	2 769 196000	2 214 284000	رقم الاعمال
2418015000	1181246000	1 080 086000	301 357000	النتيجة الصافية

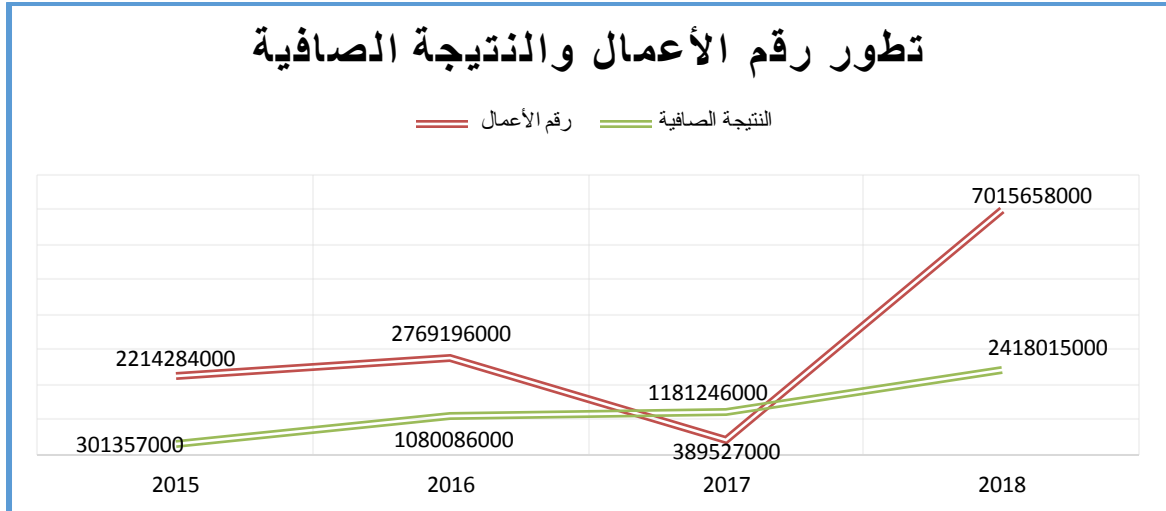
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (جدول حساب النتائج)

خلال الفترة (2015-2018)

ومن أجل توضيح أكثر لتطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية سوف ندعم الجدول (02-07) بالشكل البياني التالي:

الشكل (02-04): منحى بياني يمثل تطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-

2018)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (02-07) وبرنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين تطور رقم الاعمال والنتيجة الصافية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة:

أولاً: رقم الأعمال CA

نلاحظ انه في زيادة ملحوظة وهذا نتيجة لزيادة الخدمات مقدمة من طرف البنك وكانت أعلى نسب لها خلال سنة 2018 وقدرت بـ 7015658000، بسبب التطور الكبير الذي يشهده قطاع المصرفي الآونة الأخيرة. اذ حقق مستويات عالية في رقم الأعمال، وهذا يعطي لمؤسسة إمكانية كبيرة في تمويل احتياجاتها المالية ذاتياً، لكن هذا يعتمد على حجم المصاريف وقدرت البنك على التحكم في تكاليف الاستغلال

ثانياً: النتيجة الصافية RT

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك حقق نتيجة صافية موجبة، خلال فترة الدراسة حيث شهدت أدنى نسبة له خلال 2015 حيث قدرت بـ: 301 357000 واعلى نسبة خلال سنة 2018 قدرت بـ 2418015000 وبالتالي فإن البنك يحقق ربح خلال السنوات الأربعة التالية وهذا مؤشر إيجابي يعتمد عليه في المستقبل

المبحث الثالث: تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي

حتى نتمكن من معرفة أثر الهيكل المالي على الأداء لبنك الفلاحة والتنمية الريفية قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة في دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي والمتعلقة بنسب الهيكل ونسب التوازن المالي الربحية والسيولة وذلك باستخدام المعلومات والوثائق المقدمة من طرف البنك

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستعمال نسب الربحية والسيولة

من خلال هذا المطلب سوف يتم قياس نسبة سيولة وربحية البنك وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: نسب الربحية:

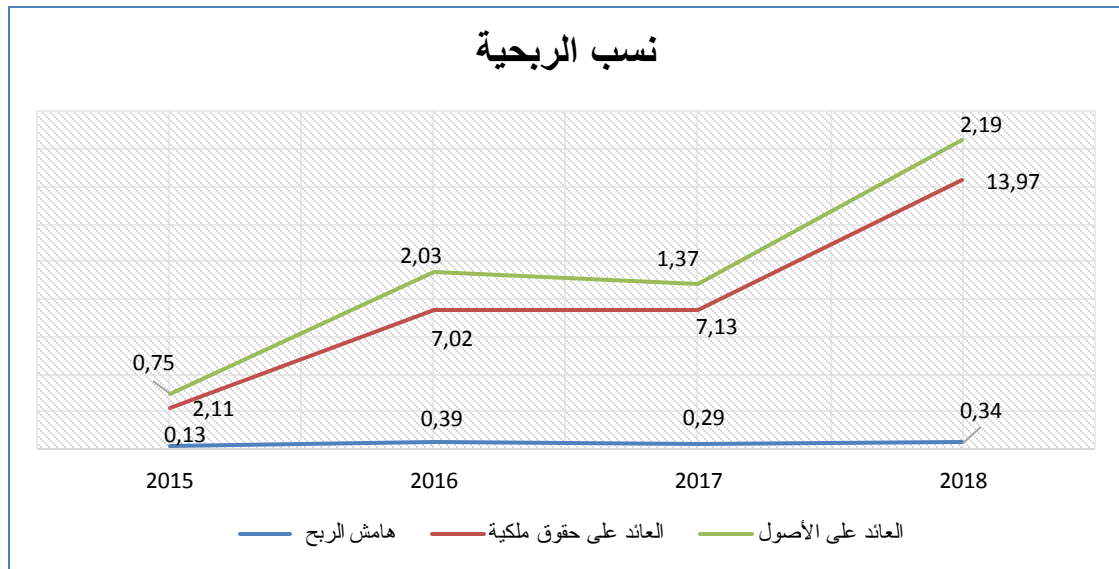
الجدول (02-08): يمثل نسب الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة (2015-2018)

البيان	العلاقة	2015	2016	2017	2018
هامش الربح	دخل الصافي / إجمالي الإيرادات	0.13	0.39	0.29	0.34
عائد على حقوق الملكية	صافي الربح / حقوق الملكية	2.11	7.02	7.13	13.97
معدل عائد على الأصول	صافي الربح / مجموع الأصول	0.75	2.03	1.37	2.19

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الميزانية) خلال الفترة (2015-2018)

ومن أجل توضيح أكثر لتطور نسب الربحية سوف ندعم الجدول (02-08) بالشكل البياني التالي:

الشكل (02_05): منحى بياني يمثل تطور نسب الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة (2015-2018)



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (02-07) و برنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه الذي يمثل تطور نسبة ربحية البنك خلال فترة الدراسة (2015-2018):

أولا هامش الربح:

شهد هامش الربح ارتفاع مستمر في السنوات الأربعة (2015-2018)، حيث سجل أدنى نسبة بلغت %0.13 في سنة 2015، فيما يقابله أعلى نسبة قدرت ب %0.34 سنة 2018. ويمكن تفسير هذا الارتفاع على مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه، أي ان هذا الأخير يحقق ربح خلال سنوات الدراسة.

ثانيا: عائد على حقوق الملكية

لاحظنا أن معدل العائد على حقوق الملكية موجبا وسجل ارتفاعا مستمر خلال فترة الدراسة (2015-2018)، فقد بلغ خلال سنة 2015 نسبة 2.11% وقد كانت أصغر نسبة، أما عن أكبر نسبة فقد سجلت سنة 2018 نسبة 13.79%، ويمكن تحليل هذا التطور على أن البنك لديه القدرة على توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة نسبة الاحتياطات.

ثالثا: معدل العائد على الأصول

يعتبر معدل العائد على الأصول معدل كلاسيكي من معدلات قياس كفاءة البنك، فمن خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن معدل العائد على أصول سجل إيجابيا خلال فترة الدراسة، قدر سنة 2015 ب 0.75 واستمر في الارتفاع إلا أن بلغ 2.19 خلال سنة 2018، وهذا ما يدل على قدرة البنك على توظيف أمواله توظيفا جيدا.

الفرع الثاني نسب السيولة:

جدول (02-09): يمثل نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)

البيان	العلاقة	2015	2016	2017	2018
نسبة التداول	أصول متداولة / خصوم متداولة	80.1	91.5	31.4	91.3
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزون السلعي) / الخصوم المتداولة	0.17	1.57	1.42	1.38
نسبة السيولة الجاهزة	(خزينة الأصول/الديون قصيرة الأجل) 100	81.67	65.06	64.87	39.62

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2015-2018)

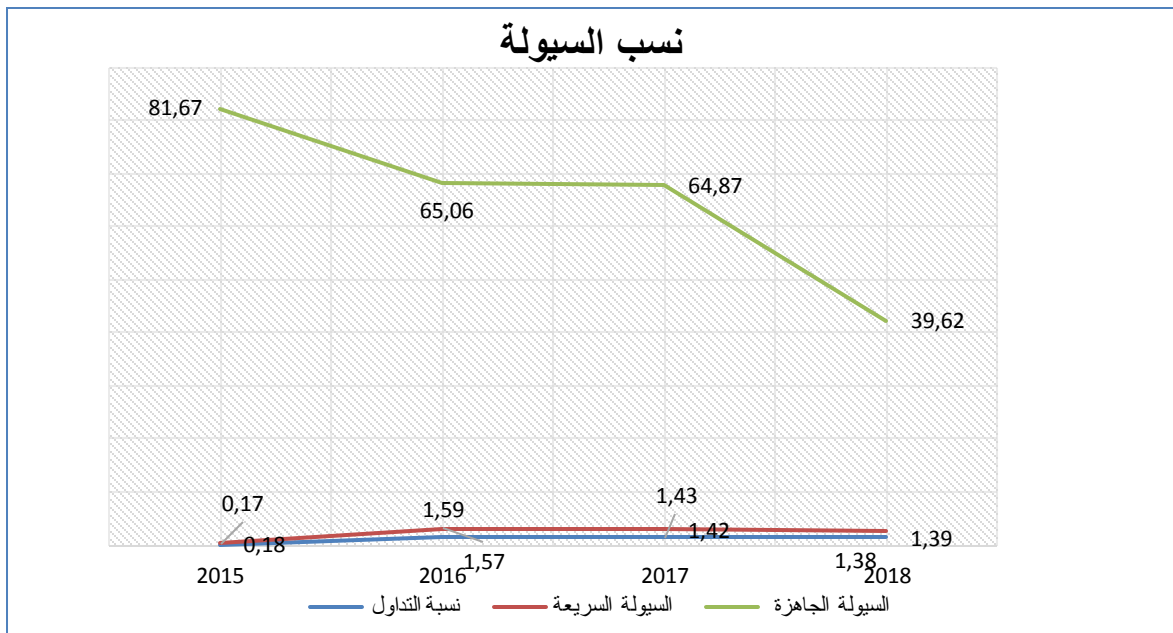
التعليق على النتائج:

نسبة التداول: نلاحظ أن هذه النسبة شهدت تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة (2015-2018) حيث بلغت سنة 2015 نسبة 0.18 لترتفع سنة 2016 وتقدر ب 1.59 وخلال سنة 2017 سجلت انخفاض ما قيمته 0.16 لتواصل الانخفاض سنة 2018 بنسبة 1.39

نسبة السيولة السريعة: شهدت هذه النسبة تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة (2015-2018) حيث سجلت سنة 2015 نسبة 0.17 لترتفع سنة 2016 وتقدر ب 1.57 وخلال سنة 2017 سجلت انخفاض وقدرت 1.42 لتواصل الانخفاض سنة 2018 بنسبة 1.38

نسبة السيولة الجاهزة: يظهر لنا من خلال الجدول ان هذه النسبة في تراجع مستمر، ففي سنة 2015 كانت نسبة السيولة الجاهزة 81.67 كأقصى نسبة خلال فترة الدراسة لتتخف سنة 2018 إلى ما يقدر 39.62

الشكل (02-05) تطور نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018):



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (02-09) باستخدام برنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010

التحليل:

نسبة التداول: تقيس هذه النسبة قدرت البنك على تسديد التزاماته خلال سنة واحدة، حيث نجد نسبة التداول خلال فترة الدراسة (2018-2015) في ارتفاع وهذا ما يعني أن الأصول الجارية كافية لتسديد الخصوم الجارية (القروض قصيرة الأجل) في مواعيد استحقاقها.

نسبة السيولة السريعة: توضح لنا هذه النسبة قدرت البنك على تغطية ديونه قصيرة الأجل دون اللجوء الى بيع مخزونه لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة التحول الى نقد وهذه النسبة ارتفعت سنة 2016 ثم واصلت الانخفاض أي أن البنك قام بتمويل كافة الأصول خلال هذه السنة مغطاة على وهذا خلافا لسنوات الدراسة الأخرى.

نسبة السيولة الجاهزة: تقيس هذه النسبة قدرت البنك على تغطية ديونه قصيرة الأجل بالاعتماد على الأموال السائلة التي تتوفر عنده حيث ان نسبة السيولة منخفضة وهذا يعني أن البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته لديون قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة

نسب الهيكلية المالية

الجدول (02-10) تطور نسب الهيكلية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2015-2018)

البيان	العلاقة	2015	2016	2017	28
نسبة التمويل الدائم	اموال دائمة / أصول ثابتة	6.66	6.79	8.20	7.95
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ أصول ثابتة	5.13	5.02	4.94	4.27
نسبة استقلالية المالية	(أموال خاصة / مجموع الديون) × 100	60	44.5	25.62	20.13

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المالية المقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية (الميزانية) خلال فترة الدراسة (2015-2018)

التعليق على النتائج:

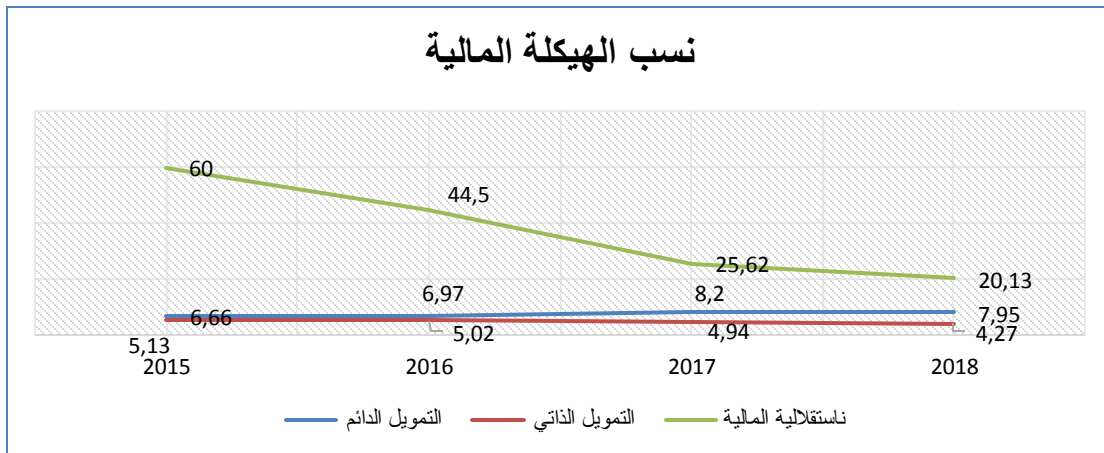
نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

بالنسبة التمويل الدائم شهد ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث كان سنة (2015) 6.66 وتواصل ارتفاعه ليبلغ أقصى نسبة سنة 2018 بلغت 7.95

اما التمويل الذاتي فقد سجل انخفاض خلال فترة الدراسة (2015-2018) لتراجع نسبته من 5.13 خلال سنة 2015 إلى 4.27 سنة 2018

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية عرفت تدني خلال فترة الدراسة (2015-2018) وقدرت نسبتها سنة 2015 ما قيمته 60 لتتخفف إلى 20.13 خلال سنة 2018

الشكل (02-06) منحى بياني يوضح تطور نسب الهيكلية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال 2015-2018



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق (02-09) باستخدام برنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010

التحليل:

لتمويل الدائم: تشير هذه النسبة على تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويتبين من خلال الشكل أن نسبة التمويل الدائم للبنك خلال سنوات الدراسة (2015-2018) أكبر من الواحد مما يدل على وجود راس عامل موجب وتدل النسب المتحصل عليها أن الأصول الثابتة التي يمتلكها البنك يقوم بتمويلها عن طريق الأموال الدائمة.

التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة من مصادر التمويل الخاص التي يعتمد عليها البنك ويتبين أن كل هذه النسب أكبر من الواحد أي أن الأموال الخاصة قامت بتغطية الأصول الثابتة خلال سنوات الدراسة (2015-2018) وهذا ما يشير على أن البنك يعتمد على التمويل بالملكية.

الاستقلالية المالية: تبين هذه النسبة مدى استقلالية البنك واعتماده على الأموال الخاصة بدل الديون، حيث نجد أن نسبة الاستقلالية المالية في تراجع مستمر وهذا ما يعكس عدم قدرة البنك على رفع استقلاليته المالية بسبب الاعتماد على الديون طويلة الأجل أكثر من الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب التوازن المالي

يتم دراسة مؤشرات التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال واحتياجات في رأس المال العامل والخزينة

الجدول (02-11) تطور مؤشرات التوازن المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلا الفترة (2015-2018) الوحدة: دج

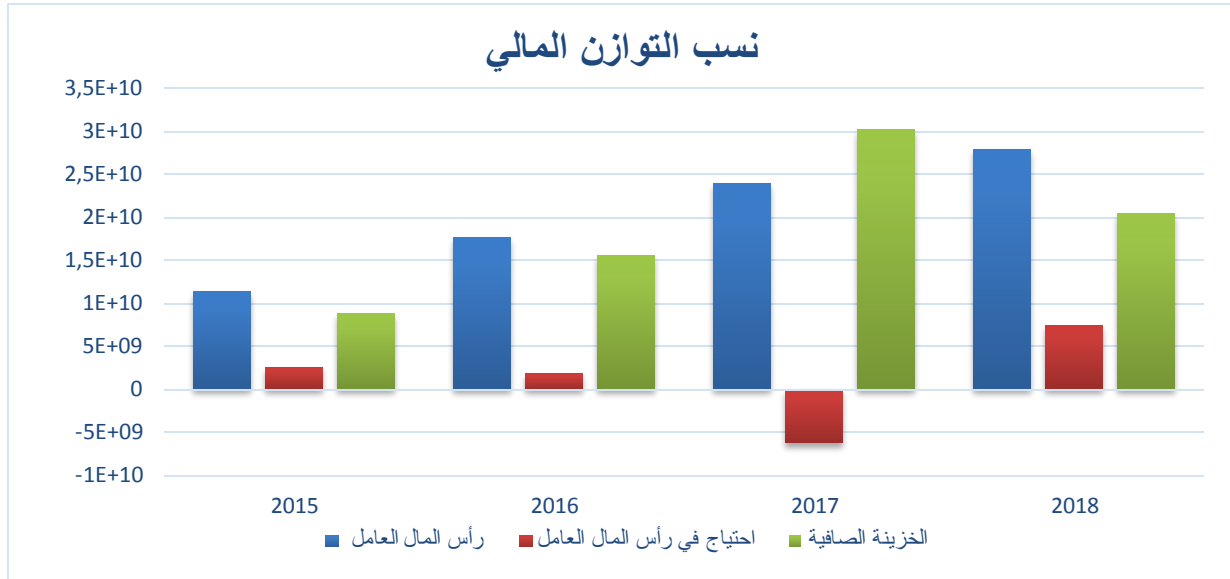
البيان /السنوات	العلاقة	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	11551427000	17747945000	24136158000	27995555000
الاحتياج في رأس المال العامل	أصول متداولة - القيم الجاهزة -الديون قصيرة الأجل	2529827000	2035210000	(6139859000)	7487902000
الخزينة الصافية	رأس المال العامل-الاحتياج في رأس المال العامل	9021600000	15712735000	30276017000	20507653000

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية (الميزانية) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة (2015-2018)

(2018)

ومن أجل توضيح أكثر لتطور مؤشرات التوازن المالي خلال الفترة (2015-2018) ندعم الجدول السابق بالشكل البياني التالي :

الشكل(02-07) أعمدة بيانية توضح تطور مؤشرات التوازن المالي خلال الفترة (2015-2018) :



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق باستخدام برنامج معالج الجداول EXCEL إصدار 2010

تفسير النتائج:

أولاً: رأس المال العامل

باعتبار رأس المال العامل يعبر عن مدى قدرة البنك على تغطية أصوله الثابتة بواسطة موارده الدائمة , ومن خلال ملاحظة النتائج المتحصل عليها , نلاحظ ان رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة وكانت اقل قيمة سنة 2015 حيث بلغ 11551427000 دج ، كما كانت أكبر قيمة له سنة 2018 بمقدار 27995555000 دج وهذا يعني أن الموارد الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة وهذا راجع الى التطور الحاصل في الأموال الدائمة مقارنة بالتطور الحاصل في الأصول الثابتة ، وهذا ما يدل على أن البنك يمتلك هامش أمان يمكنه من تمويل جزء من أصوله المتداولة أي أنه يحقق توازن مالي على المدى الطويل خلال فترة الدراسة .

ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل

يعبر الاحتياج في رأس المال العامل عن اجمالي الأموال التي يحتاجها البنك خلال دورة الاستغلال، من خلال عرض نتائج الدراسة المتعلقة باحتياج رأس المال العامل يظهر أن البنك حقق احتياج موجب خلال السنوات (2018/2016/2015) وهذا ما يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل نشاط البنك خلال الثلاث سنوات إلا أنه سنة 2017 شهد احتياج سالب وذلك يعود الى انخفاض نشاط البنك

ثالثاً: الخزينة الصافية

يتم الحكم على التوازن المالي بواسطة الخزينة من خلال الفرق بين راس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، ومن خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن البنك حقق خزينة موجبة خلال فترة الدراسة ما يدل على وجود تمويل كافي لموازنة رأس المال العامل مع احتياجاته، مما أدى إلى توفير سيولة نقدية للبنك خلال سنوات الدراسة (2015-2018).

خاتمة الفصل:

من خلال دراسة الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك استنادا الى القوائم المالية المقدمة خلال الأربعة سنوات (2015-2018) والتي على أساسها قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وهذا ما مكنا من استنتاج مجموعة من النتائج حول تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي من أهمها:

- ✓ يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على التمويل بالملكية أي عن طريق الأموال الخاصة؛
 - ✓ حقق البنك نتيجة صافية موجبة خلال فترة الدراسة أنه يحقق ربح وهذا مؤشر إيجابي يمكن أن تعتمد عليه في المستقبل
 - ✓ أما بالنسبة للوفاء بالتزاماته اتجاه الغير فان البنك قادر على الوفاء بما في آجالها دون تأخير،
 - ✓ يتم الحكم على التوازن المالي بواسطة الخزينة من خلال الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل واحتياجاته؛
 - ✓ ارتفاع في رأس المال العامل يدل على ان الموارد الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة وهذا راجع الى التطور الحاصل في الأموال الدائمة ويدل على أن البنك يمتلك هامش أمان
 - ✓ حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية احتياج موجب وهذا ما يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل نشاط البنك؛
- على العموم يمكن القول بأن البنك يمتلك القدرة على تمويل نشاطه ذاتيا دون اللجوء الى التمويل بالدين، فالبنك في وضعية مالية جيدة .

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة

إن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالي، إذ أن أي خلل في الهيكل المالي للبنك قد يعرضه للخطر ويعرقل مسار نشاطه باعتبار أن الهيكل المالي جزء هام ضمن السياسة المالية التي يسعى البنك من خلالها لتحقيق أهدافه حيث من خلال الدراسة النظرية و الميدانية قمنا باختبار تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك للأهمية البالغة التي يمتلكها الأداء المالي، وخاصة أنه يخضع للرقابة من طرف الوزارة وخلال هذه الدراسة تم استعمال أدوات التحليل المالي متمثلة في مجموعة من النسب المالية لقياس الأداء وكفاءة الأرباح وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- ✓ تحليل الميزانية المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد على ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالميزانية إلى ارقام ذات مدلولات مالية؛
- ✓ الهيكل المالي هو العنصر الأساسي في تقييم وقياس الأداء المالي للبنك، لأنه يصعب الحديث على البنك من دون معرفة الهيكل المالي؛
- ✓ يمتلك البنك العديد من مصادر التمويل من أجل تمويل احتياجاته ومصدر كل منها يساعد البنك على اختيار أهمها؛
- ✓ تشير نسب السيولة ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتوفر لديه سيولة كافية من أجل بالتزاماته المالية
- ✓ يعتمد البنك على الأصول المتداولة بنسبة كبيرة، وأن الأصول الثابتة تمثل نسبة ضئيلة من أصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ✓ إن الأموال الدائمة لدى البنك عرفت انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ يعتمد البنك على الأموال الخاصة بدرجة كبيرة في تمويل أصوله وفي حالة عدم القدرة على تغطية احتياجاتها فإنه يلجأ الى التمويل بالدين؛
- ✓ عرف رقم الأعمال ارتفاع مستمر وذلك نتيجة لزيادة الخدمات المقدمة من طرف البنك والتطور الكبير الذي شهده القطاع المصرفي خلال آونة الأخيرة؛
- ✓ يحقق البنك خلال فترة الدراسة نتيجة صافية موجبة أي أنه يحقق ربح وهذا مؤشر إيجابي يمكن أن تعتمد عليه في المستقبل؛
- ✓ ارتفاع في رأس المال العامل يدل على ان الموارد الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة وهذا راجع الى التطور الحاصل في الأموال الدائمة ويدل على أن البنك يمتلك هامش أمان
- ✓ حقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية احتياج موجب وهذا ما يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل نشاط البنك؛
- ✓ يتم الحكم على التوازن المالي بواسطة الخزينة من خلال الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل واحتياجاته؛
- ✓ إن اعتماد البنك على الأموال الخاصة بشكل كبير لا يؤدي إلى الوقوع في خطر مالي أو مخطر الإفلاس فهي بهذا تحقق

الخاتمة

استقلالية مالية أي أنها تعتمد على نفسها في التمويل.

التوصيات:

بناء على النتائج المتحصل عليها نقوم بتقديم مجموعة من التوصيات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل أداء مالي جيد

يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ تطوير وتنويع الخدمات المصرفية
- ✓ على البنوك التجارية التنويع في مصادر التمويل وعدم الاكتفاء بمصدر واحد
- ✓ ضرورة الاعتماد على هيكل مالي يخفض التكاليف ويرفع العوائد من أجل تحقيق أداء مالي جيد لتنافس مع باقي البنوك
- ✓ عدم الاعتماد على الهيكل المالي فقط لتقييم الأداء المالي وأنه يجب كذلك مراعاة الظروف المحيطة بالبنك
- ✓ توسيع استثمارات البنك على مجالات ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها

آفاق الدراسة:

تم من خلال هذا البحث دراسة أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية (دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

ونطمح أن تكون دراستنا مجرد تمهيدا واسعا يفتح بابا أماما العديد من الدراسات والبحوث في المستقبل مثل:

- ✓ أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- ✓ تأثير المزيج التمويلي على ربحية البنوك؛
- ✓ إضافة متغيرات أخرى في دراسة موضوع تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي.

قائمة المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية :

المراجع باللغة العربية :

الكتب

1. فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
2. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2006.
3. ناظم حسن عبد السيد محاسبة الجودة "النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
5. جميل أحمد توفيق، علي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.
6. سليمان شلاش، على البقوم وسالم العون، العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، دار المجلد لنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008.
7. كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.
8. زغيب مليكة، بوشقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
9. محمد عقل مفلح، الإدارة المالية والتحليل المالي، طبعة الأولى، دار أحنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
10. محمد منير وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005.
11. دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، طبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. مؤيد راض خنفر، غسان فالخ المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
13. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
14. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2006.

المذكرات و الاطروحات :

15. إبراهيم صديق، الدواوي سالم، "أثر الهيكل المالي على الأداء المالي لشركة التأمين خلال " 2016/2013 " مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية، 2019/2018 الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
16. احمد امارة، يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب، سوريا، 2010.
17. جمال الدين المرسي، احمد عبد الله، إدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007،
18. طير الويرة، ساينغي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري(البويرة)، مذكرة ماستر، جامعة العقيد اكلي محمد اولحاج، البويرة الجزائر.

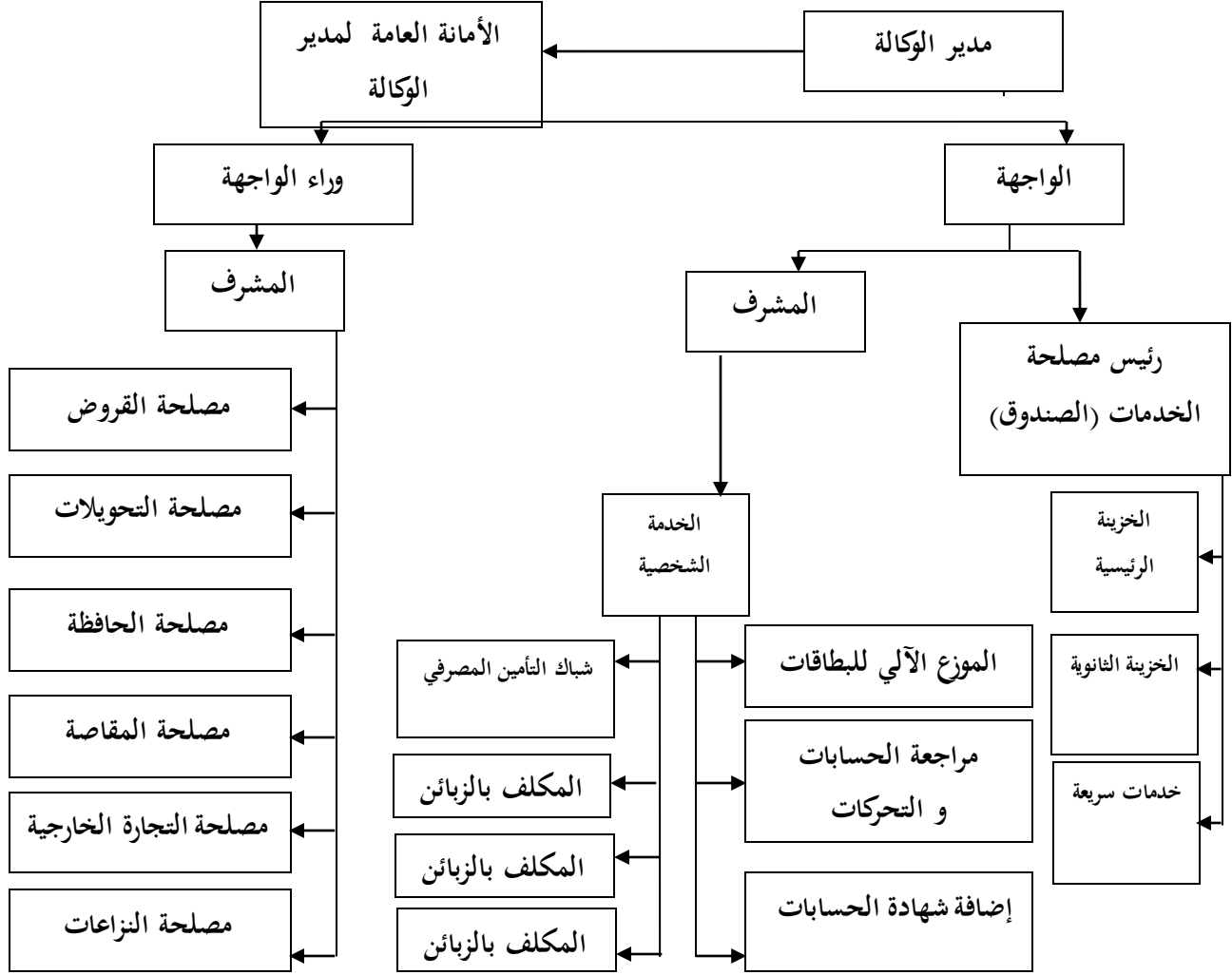
المراجع

19. حسن أبو زعتر، باسل جبر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006.
20. راضية قريوع، محددات اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017.
21. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2014/2013.
22. عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية "دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.
23. عصام عباسي، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات "دراسة حالة ليند غاز 2011/2009" مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2012.
24. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007، 2008.
- المقالات والمجلات:**
25. رضوان العمار، دانيا ابراهيم غيا، نظريات الهيكل المالي وأثرها على قيمة المنشأة مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(04)، العدد (6) تاريخ الإيداع (2018/9/17)، قبل للنشر في(2018/11/8).
26. فاطمة محمد العسيري، أثر هيكل التمويل على عائد السهم السوقي في الشركات السعودية، كلية ابن رشد للعلوم الإدارية المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (04) العدد (11) 30 سبتمبر 2020 .
- المراجع باللغة الأجنبية**
27. ChamtalBuisart, Analyse financière, 3 éditions, France, 2005
28. Gilles Bressy, Christian Konkuyt, Economie d'entreprise Edition Sirey, Paris, France, 1990.
29. Josette Peyrard, gestion financière, dépote légal, paris, 1990
30. Laurent batsch, le diagnostic financier, 3eme édition, economica, paris, 2000,
31. Peter Drucker, people and performance, Harvard business school press, 2007
32. Pierre Bergeron, la Gestion Moderne : Théorie et Cas, Gaetanmorinediteur, Québec, canada, 1993.
- المواقع الالكترونية:**
33. www.badrbanque.dz 22-03-2022 a 18:27

قائمة الملاحق

الملاحق

الهيكل التنظيمي للوكالة تيارت رقم 554 بنك البدر (الملحق 01)



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات إدارة الوكالة

Modèle de Bilan 12/2015

En Milliers DA

Actifs

Actifs	2014	2015
1 Caisse, banque centrale, trésor public, centre des instruments postaux		15 851 680
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3 Actifs financiers disponibles à la vente		
4 Prêts et créances sur les institutions financières	64 164	83 177
5 Prêts et créances sur la clientèle	22 548 034	21 268 340
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		
7 Impôts courants – Actif	105574	199 910
8 Impôts différés – Actif	46840	14 804
9 autres actifs	546 281	179 282
10 Comptes de régularisation	160 095	182 070
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	10 000	10 000
12 Immeubles de placement		
13 Immobilisations corporelles	1 487 870	2 697 882
14 Immobilisations incorporelles	118 873	88 062
15 Ecart d'acquisition		
TOTAL ACTIF	36 119 139	40 575 207

Modèle de Bilan 12/2015

En Milliers DA

Passif :

Passif	2014	2015
1 banque centrale		
2 Dettes envers les institutions financières		
3 Dettes envers la clientèle	15 409 819	19 407 756
4 Dettes représentées par un titre	4 041 129	4 277 406
5 Impôts courants – Passif	59 559	47 661
6 Impôts différés – Passif		
7 Autres passifs	667 259	538 190
8 Comptes de régularisation	1 749 154	1 472 579
9 Provisions pour risques et charges	53 430	226 000
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		
11 Fonds pour risques bancaires généraux	328 749	304 268
12 Dettes subordonnées		
13 capitales	10 000 000	10 000 000
14 Primes liés au capital		
15 Réserves	261 668	399 999
16 Ecart d'évaluation		
17 Ecart de réévaluation		
18 Report à nouveau (+ / -)	2 355 008	3 599 991
19 Résultat de l'exercice (+/-)	1 383 304	301 357
TOTAL PASSIF	36 119 139	40 575 207

Modèle de Bilan 12/2016

En Milliers DA

Actifs

Actifs	2015	2016
1 Caisse, banque centrale, trésor public, centre des instruments postaux	15 851 680	18 923 368
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3 Actifs financiers disponibles à la vente		
4 Prêts et créances sur les institutions financières	83 177	210 776
5 Prêts et créances sur la clientèle	21 268 340	29 377 096
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		
7 Impôts courants – Actif	199 910	12 754
8 Impôts différés – Actif	14 804	53 056
9 autres actifs	179 282	946 118
10 Comptes de régularisation	182 070	152 581
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	10 000	10 000
12 Immeubles de placement		357 065
13 Immobilisations corporelles	2 697 882	3 000 787
14 Immobilisations incorporelles	88 062	60 318
15 Ecart d'acquisition		
TOTAL ACTIF	40 575 207	53 103 919

Modèle de Bilan 12/2016

En Milliers DA

Passif :

Passif	2015	2016
1 banque centrale		
2 Dettes envers les institutions financières		
3 Dettes envers la clientèle	19 407 756	29 084 236
4 Dettes représentées par un titre	4 277 406	5 427 617
5 Impôts courants – Passif	47 661	316 882
6 Impôts différés – Passif		
7 Autres passifs	538 190	1 115 344
8 Comptes de régularisation	1 472 579	1 179 441
9 Provisions pour risques et charges	226 000	226 481
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		
11 Fonds pour risques bancaires généraux	304 268	372 485
12 Dettes subordonnées		
13 capitaux	10 000 000	10 000 000
14 Primes liés au capital		
15 Réserves	399 999	4 301 347
16 Ecart d'évaluation		
17 Ecart de réévaluation		
18 Report à nouveau (+ / -)	3 599 991	
19 Résultat de l'exercice (+/-)	301 357	1 080 086
TOTAL PASSIF	40 575 207	53 103 919

Modèle de Bilan 12/2017

En Milliers DA

Actifs

Actifs	2016	2017
1 Caisse, banque centrale, trésor public, centre des instruments postaux	18 923 368	34 846 456
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3 Actifs financiers disponibles à la vente		
4 Prêts et créances sur les institutions financières	210 776	848 213
5 Prêts et créances sur la clientèle	29 377 096	45 454 481
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		
7 Impôts courants – Actif	12 754	26 386
8 Impôts différés – Actif	53 056	61 730
9 autres actifs	946 118	335 675
10 Comptes de régularisation	152 581	262 280
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	10 000	12 000
12 Immeubles de placement	357 065	576 558
13 Immobilisations corporelles	3 000 787	3 315 923
14 Immobilisations incorporelles	60 318	35 627
15 Ecart d'acquisition		
TOTAL ACTIF	53 103 919	85 775 329

Modèle de Bilan 12/2017

En Milliers DA

Passif :

Passif	2016	2017
1 banque centrale		
2 Dettes envers les institutions financières		15 996
3 Dettes envers la clientèle	29 084 236	53 717 182
4 Dettes représentées par un titre	5 427 617	10 925 029
5 Impôts courants – Passif	316 882	136 039
6 Impôts différés – Passif		
7 Autres passifs	1 115 344	1 407 383
8 Comptes de régularisation	1 179 441	2 385 541
9 Provisions pour risques et charges	226 481	74 375
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		
11 Fonds pour risques bancaires généraux	372 485	551 105
12 Dettes subordonnées		
13 capitales	10 000 000	10 000 000
14 Primes liés au capital		
15 Réserves	4 301 347	5 381 433
16 Ecart d'évaluation		
17 Ecart de réévaluation		
18 Report à nouveau (+ / -)		3 599 991
19 Résultat de l'exercice (+/-)	1 080 086	1 181 246
TOTAL PASSIF	53 103 919	85 775 329

1

Modèle de Bilan 12/2018

En Milliers D

Actifs

Actifs	2017	2018
1 Caisse, banque centrale, trésor public, centre des instruments postaux	34 846 46656	27 980 262
2 Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3 Actifs financiers disponibles à la vente		
4 Prêts et créances sur les institutions financières	848 213	276 872
5 Prêts et créances sur la clientèle	45 454 481	75 339 606
6 Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		
7 Impôts courants – Actif	26 386	40 968
8 Impôts différés – Actif	61 730	76 542
9 autres actifs	335 675	1 008 461
10 Comptes de régularisation	262 280	512 999
11 Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 000	12 000
12 Immeubles de placement	576 558	714 078
13 Immobilisations corporelles	3 315 923	4 747 742
14 Immobilisations incorporelles	35 627	223 896
15 Ecart d'acquisition		
TOTAL ACTIF	85 775 329	131 018 967

Modèle de Bilan 12/2018

En Milliers DA

Passif :

Passif	2017	2018
1 banque centrale		
2 Dettes envers les institutions financières	15 996	53 031
3 Dettes envers la clientèle	53 717 182	70 6150294
4 Dettes représentées par un titre	10 925 029	746 507
5 Impôts courants – Passif	136 039	47 661
6 Impôts différés – Passif		
7 Autres passifs	1 407 383	1 817 870
8 Comptes de régularisation	2 385 541	3 501 519
9 Provisions pour risques et charges	74 375	308 180
10 Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		
11 Fonds pour risques bancaires généraux	551 105	945 502
12 Dettes subordonnées		
13 capitales	10 000 000	10 000 000
14 Primes liés au capital		
15 Réserves	5 381 433	4 820 009
16 Ecart d'évaluation		
17 Ecart de réévaluation		
18 Report à nouveau (+ / -)	2 355 008	66 925
19 Résultat de l'exercice (+/-)	1 181 246	2 418 015
TOTAL PASSIF	36 119 139	131 018 967

الملاحق

الملحق (10)

Tableau de compte des résultats 2015 Tableau de compte des résultats En milliers de dinars algériens



Tableau de compte de résultats :	2014	2015
1 (+) intérêts et produits assimilés	2 351 715	1 758 252
2 intérêts et charges assimilées	149 880	125 930
3 + commissions (produits)	660 186	584 807
4 – commissions (charges)	2 756	2 880
5 - / + gain ou perte net sur actifs Financières détenues à des fins de transaction		
6 - / + gain ou perte net sur actifs Financement disponible à la vente		
7 +/- produits des autres activités	136	35
8(-) charges des autres activités		
9 produits nets bancaires	2 859 401	2 214 284
10charges générales d'exploitation	1 007 324	915 333
11 (-) dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations	191 859	201 686
12 résultat brut exploitation	1 660 218	1079 265
13 (-) Dotations aux provisions aux pertes de valeur et immobilisations	460 608	803 866
14 (+) reprises de provisions aux pertes de valeur et récupération sur créances amorites	567 666	183 981
15 résulta exploitation	1 767 276	477 380
16 (+/-) gains ou pertes nets sur autres actifs		
17 (+) éléments extraordinaires (produits)		
18 (-) éléments extraordinaires (charges)		
19 résultats avant impôts	1 767 276	477 380
20 (-) impôts sur les résultats et assimilés	383 962	176 023
21 résultats net de l'exercice	1 383 314	301 357

Tableau de compte des résultats 2016 Tableau de compte des résultats En milliers de dinars algériens

	<u>2015</u>	<u>2016</u>
1 (+) intérêts et produits assimilés	1 758 252	2 261 997
2 intérêts et charges assimilées	125 930	205 547
3 + commissions (produits)	584 807	717 907
4 – commissions (charges)	2 880	5 083
5 - / + gain ou perte net sur actifs Financières détenues à des fins de transaction		
6 - / + gain ou perte net sur actifs Financement disponible à la vente		
7 +/- produits des autres activités	35	
8(-) charges des autres activités		78
9 produits nets bancaires	2 214 284	2 769 196
10charges générales d'exploitation	915 333	1 365 471
11 (-) dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations	201 686	225 787
12 résultat brut exploitation	1 097 265	1 177 938
13 (-) Dotations aux provisions aux pertes de valeur et immobilisations	803 866	344 379
14 (+) reprises de provisions aux pertes de valeur et récupération sur créances amorites	183 981	668 725
15 résulta exploitation	477 380	1 502 284
16 (+/-) gains ou pertes nets sur autres actifs		
17 (+) éléments extraordinaires (produits)		3 102
18 (-) éléments extraordinaires (charges)		
19 résultats avant impôts	477 380	1 505 386
20 (-) impôts sur les résultats et assimilés	176 023	425 300
21 résultats net de l'exercice	301 357	1 080 086

Tableau de compte des résultats 2017 | Tableau de compte des résultats En milliers de dinars algériens

Tableau de compte de résultats :	2016	2017
1 (+) intérêts et produits assimilés	2 261 997	3 329 013
2 Intérêts et charges assimilées	205 547	297 918
3 + commissions (produits)	717 907	947 052
4 – commissions (charges)	5 083	6 140
5 - / + gain ou perte net sur actifs Financières détenues à des fins de transaction		
6 - / + gain ou perte net sur actifs Financement disponible à la vente		
7 +/- produits des autres activités		17 520
8(-) charges des autres activités	78	
9 produits nets bancaires	2 769 196	3 989 527
10charges générales d'exploitation	1 365 471	1 561 925
11 (-) dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations	225 787	257 544
12 résultat brut exploitation	1 177 938	2 170 058
13 (-) Dotations aux provisions aux pertes de valeur et immobilisations	344 379	1 026 456
14 (+) reprises de provisions aux pertes de valeur et récupération sur créances amorties	668 725	484 283
15 résultat exploitation	1 502 284	1 627 885
16 (+/-) gains ou pertes nets sur autres actifs		
17 (+) éléments extraordinaires (produits)	3 102	
18 (-) éléments extraordinaires (charges)		
19 résultats avant impôts	1 505 386	1 627 885
20 (-) impôts sur les résultats et assimilés	425 300	446 639
21 résultats net de l'exercice	1 080 086	1 181 246

Tableau de compte des résultats 2018 Tableau de compte des résultats En milliers de dinars algériens

Tableau de compte de résultats :	2017	2018
1 (+) intérêts et produits assimilés	3 329 013	5 446 523
2 intérêts et charges assimilées	297 918	595 517
3 + commissions (produits)	947 052	2081 278
4 – commissions (charges)	6 140	9130
5 - / + gain ou perte net sur actifs Financières détenues à des fins de transaction		
6 - / + gain ou perte net sur actifs Financement disponible à la vente		
7 +/- produits des autres activités	17 520	92 504
8(-) charges des autres activités		
9 produits nets bancaires	3 989 527	7015658
10charges générales d'exploitation	1 561 925	2270923
11 (-) dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations	257 544	276733
12 résultat brut exploitation	2 170 058	4468002
13 (-) Dotations aux provisions aux pertes de valeur et immobilisations	1 026 456	1 197 266
14 (+) reprises de provisions aux pertes de valeur et récupération sur créances amorites	484 283	65 230
15 résulta exploitation	1 627 885	3 335 966
16 (+/-) gains ou pertes nets sur autres actifs		
17 (+) éléments extraordinaires (produits)		
18 (-) éléments extraordinaires (charges)		
19 résultats avant impôts	1 627 885	3 335 966
20 (-) impôts sur les résultats et assimilés	446 639	917 915
21 résultats net de l'exercice	1 181 246	2 418 015

الفهرس

الصفحة	البيان
I	الاهداء
III	الشكر
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
VIII	قائمة الرموز
IX	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي والهيكل المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
03	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته
03	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي
03	الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي
04	المطلب الثاني: العوامل المحددة للأداء المالي
05	المطلب الثالث: اهداف وخطوات الأداء المالي
06	المبحث الثاني: ماهية الهيكل المالي
06	المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي والعوامل المحددة له
06	الفرع الأول: مفهوم الهيكل المالي
07	الفرع الثاني : العوامل المحددة للهيكل المالي
08	المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي في البنوك التجارية
09	المطلب الثالث: نظريات الهيكل المالي
11	المبحث الثالث: العلاقة بين الهيكل المالي وأداء المالي
11	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي استخدام نسب توازن المالي
13	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المالية
17	المطلب الثالث: تقويم الهيكل المالي للبنوك

الفهرس

18	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية دراسة تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي لبنك الفلاحة والت-نمية الريفية خلال الفترة (2018/2015)	
21	المبحث الأول: تقديم بنك محل الدراسة
21	المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
22	المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
22	المطلب الثالث اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
23	المبحث الثاني: تقديم وعرض الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية
23	المطلب الأول: عرض تطور عناصر الميزانية المالية
23	الفرع الأول: عرض الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
26	الفرع الثاني: مقارنة عناصر الميزانية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من (2018/2015)
29	المطلب الثاني: دراسة تطور الهيكل المالي
31	المطلب الثالث: دراسة تطور النتيجة الصافية ورقم الأعمال
32	المبحث الثالث: تأثير الهيكل المالي على الأداء المالي (نسب المالية، نسب التوازن المالي)
32	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية السيولة
33	الفرع الأول: التقييم باستخدام نسب السيولة
34	الفرع الثاني: التقييم باستخدام نسب الربحية
35	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الهيكلية المالية
37	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب التوازن المالي
40	خاتمة الفصل
42	الخاتمة
44	قائمة المراجع
47	الملاحق
61	الفهرس